اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العـدد (34) نـوفمبر 2024م | السنة الثالثة

شـراكـــة مجتمعية
لمعـافاة الاقـتصـاد

# الرّابطة الاقتصادية

# رفع نقاط الجباية غـيـر الـقـانونية

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عـدن - اليمـن www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

# محتويات العدد


هيئة التحرير 03

افتتاحية العدد 04

من نحن 06

شروط النشر في المجلة 07

## أخبار الرابطة

■ مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة مكافحة الفساد تنظمان ورشة عمل حول الاثار الاقتصادية لعجز الموارد المالية للدولة..... 12

## شخصية اقتصادية

**المهندس/ عبدالرب الخلاقي-** نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ خليج عدن..... 20

تحليل أسعار الصرف لشهر أكتوبر 2024..... 16

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر أكتوبر 2024..... 39

## تطورات اقتصادية

■ أسباب ارتفاع أسعار السلع والخدمات في مناطق الشرعية - د. محمد علي قحطان..... 28

■ الإدارة الحكومية ودورها في الاستقرار المالي والاقتصادي في اليمن - أمل حسين بن مدشل... 30

■ اليوم الدولي للقضاء على الفقر- م.صالح عبدالرب متاش..... 34

## مقالات اقتصادية

■ الإنقاذ الاقتصادي.. الطريق المسدود - د. أحمد مبارك بشير..... 42

■ دور المشروعات القومية في تحقيق التنمية المستدامة – انموذج مصر - د. ياسر اليافعي..... 46

## تجارب ناجحة

■ **لكسمبورج..** القوانين والتشريعات سبباً للنمو الاقتصادي السريع - د. سامي محمد قاسم... 62

## الاقتصاد والناس:

■ **انهيار الريال كمرآة لانحدار مستوى المعيشة** - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... 67

## من أوراق عمل ورش الرابطة

■ **الآثار الاقتصادية لعجز الموارد في اليمن**

د/ سامي محمد قاسم..... 49

■ **السياسات الحكومية المتاحة لمعالجة عجز الموارد**

د/ مهدي بامرحول..... 55

## هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

## أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

## مستشارو هيئة التحرير:

د. جلال عبدالله حاتم

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

أ. فواز الحنشي

## إخراج فني:

حسين الأنعمي

## الافتتاحية

# رفع نقاط الجباية غير القانونية

**بناء على التوجيهات الصادرة من نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرمي صدرت توجيهات صارمة بمنع تحصيل اي جبايات غير قانونية عبر النقاط المنتشرة على الخطوط ومداخل المدن والابلاغ عن اي مخالفات لاتخاذ الإجراءات الصارمة**

في غفلة من الزمن وفي ظل الحرب وتداعياتها وبالذات تفكك مؤسسات الدولة السابقة واحلال محلها كيانات غير رسمية لسد الفراغات في مناطق الجنوب ظهرت نقاط الجباية كنتيجة لغياب مؤسسات الدولة الامنية والايرادية

ان اقامة نقاط جباية كان حدث مؤسف له مبرراته وتداعياته الخطيرة وخاصة عدم قانونية الجبايات وغياب رؤية واضحة حول الأسباب وغموض واضح لاستخدام المتحصلات المالية في ظل ازمة اقتصادية ومالية وانسانية حادة مع غياب الخدمات لسكان المدن الرئيسية وكان لتلك الظاهرة تأثير في اعاقة الحركة والتنقل للسكان والبضائع وادت الى رفع الاسعار وإعاقة النشاط التجاري وتأخر السلع الضرورية في بعض النقاط مما تسبب في اضرابات في الاسواق وانتشار البلبلة واستخدام ذلك وسيلة لرفع الاسعار لكافة أنواع السلع المستوردة او المنتجة محليا على حدا سواء

وكنتيجة لكل تلك التداعيات اتخذ مؤخرًا قرار رفع عدد من نقاط الجباية غير القانونية في طرقات مدينة عدن وغيرها من المدن الجنوبية وذلك استجابة لقرار اللواء عبد الرحمن المحرمي الصارم والقاضي برفع نقاط الجباية ورفع النقاط الامنية التي تقوم بجمع الجبايات المشبوهة

وقد استهل تنفيذ القرار بقيام قوات أمن المنطقة الحرة عدن برفع النقطة التابعة لإحدى الجهات الأمنية والتي كانت تحصل اموال على كل القواطر المارة والتي تعد ضمن الجبايات غير القانونية

وقد جاءت هذه الخطوة بعد شكاوى متعددة من المواطنين والتجار وسائقي الشاحنات الذين كانوا يتعرضون لفرض رسوم باهظة وغير قانونية على الشاحنة الواحدة وفقًا لنوعية البضائع التي يحملونها بما فيها المواد الغذائية الاساسية والخضروات والفواكه والادوية وغيرها حيث شكلت عبئ خطير على حياة الناس

ان القرار المشار اليه شمل توجيهات بمنع تحصيل أي رسوم غير قانونية ورفع النقاط المستحدثة ومنع تحصيل اموال في النقاط الامنية الأخرى المنتشرة على طول وعرض مدن الجنوب

ان رفع نقاط الجبايات ومنع تحصيل الاموال بطريقة غير قانونية قرار جدير بالاهتمام اذا ما اعاد للسلطات هيبتها وسهل للمواطن السفر وللسلع والنشاط التجاري الحركة واعاد تحصيل الموارد للمؤسسات المخول لها ذلك وضبط توريد واستخدام الموارد المالية عبر القنوات الحكومية المناط بها ذلك وادى لوقف ثقافة النهب وتجريمها ووضع اليات قانونية لمثول المخالفين امام السلطات الامنية والقانونية ومحاسبتهم وفقا للقانون، هنا نستطيع القول اننا قد تجاوزنا مرحلة صعبة في حياتنا ومعيشتنا

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

# من نحن؟

## نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

## الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

## الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

## القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

## الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

# قواعد النشر في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.

2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.

3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.

7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.

لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،

أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

| مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني) | الحجم | السعر (ريال يمني) |
|---|---|---|
| أولاً: عرض سعر شهري | | |
| الإعلان في الصفحة الأولى | صفحة كاملة | 80000 |
| الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان | صفحة كاملة | 80000 |
| الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان | صفحة كاملة | 80000 |
| الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان | صفحة كاملة | 80000 |
| ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر | | |
| الإعلان في الصفحة الأولى | صفحة كاملة | 65000 |
| الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان | صفحة كاملة | 55000 |
| الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان | صفحة كاملة | 45000 |
| الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان | صفحة كاملة | 65000 |
| ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر | | |
| الإعلان في الصفحة الأولى | صفحة كاملة | 60000 |
| الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان | صفحة كاملة | 50000 |
| الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان | صفحة كاملة | 40000 |
| الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان | صفحة كاملة | 60000 |

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبة عدن التجارية
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- جوار القطيس
TaibatAdenTrading
taibataden84
info@taibataden.com
www.taibataden.com

CAC BANK
شاركنا الريادة

# من مكانك!

## أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKi كاك بنكي

كاك حوالة CAC TRANSFER

أرز بسمتي أبيض

# عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

AL-SADI ATG GROUP

# مجموعة السعدي التجارية
# AL-SADI TRADING GROUP

## منتجات بتقنيات حديثة

سلالم ومصاعد كهربائية

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

Advantech أدفانتك Security Systems
MITSUBISHI ELECTRIC Changes for the Better
aggreko
LG Hausys Surface Materials
KJ POWER GENERATOR
Honeywell


عنوان المكتب: عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض: عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه
+967 781 718 255
+967 02 - 247721
www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

أخبار الرابطة

# الهيئة العليا لمكافحة الفساد ومؤسسة الرابطة الاقتصادية تنظمان ورشة حول الآثار الاقتصادية لعجز الموارد المالية للدولة

الأخوة الأعزاء الحضور جميعاً كل باسمه وبصفته الكريمة ، اسمحوا لي باسم الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ونيابة عن الشركاء في مؤسسة الرابطة الاقتصادية أن أرحب بكم ترحيباً حاراً شاكرين لكم حضوركم ومشاركتكم في فعاليات هذه الورشة تحت شعار (الآثار الاقتصادية لعجز الموارد المالية للدولة) وهي ضمن سلسلة من الأنشطة تهتم بهذا الموضوع لأن الموارد العامة هي عصب الحياة والكل يدرك مصادرها ومصارفها ومن صلب مهامنا جميعاً الحفاظ عليها وحمايتها والتصدي لكل من أراد العبث بها، وسنقدم في هذه الورشة أوراق العمل التالية:

- تأثير الحرب على تحصيل واستخدام الموارد المالية للحكومة — للأستاذة بهية السقاف
- الآثار الاقتصادية لعجز الموارد في اليمن - للدكتور سامي محمد قاسم
- السياسات الحكومية المتاحة لمعالجة عجز الموارد وحسن استخدامها للدكتور . مهدي بامرحول
- سبل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز الموارد
- العقبات والحلول - للمهندس أشرف خنبري

وهي الورشة الثانية التي نبحث فيها مع شركائنا موضوع الموارد وقد تم الرفع بتوصيات الورشة السابقة المنعقدة بعنوان ( تحصيل الموارد المالية للدولة في ظروف الحرب ) إلى الحكومة ومكتب الرئاسة

ومنذ الورشة الأولى في أكتوبر 2023م إلى ورشتنا اليوم في أكتوبر 2024م شهدت البلاد تدهوراً خطير في الموارد المالية والتي بدأ منذ عشر

سنوات متواصلة متسبباً في ذلك:

1 - الصراع المسلح والحرب في (2015) الذي أدى إلى تدهور البنية التحتية الاقتصادية بما في ذلك المنشآت النفطية والموانئ مما أدى إلى تقليص لتصدير النفط والغاز وصولاً إلى توقف التصدير بصورة نهائية وهما من أهم مصادر الدخل الحكومي

2 — الفساد المالي المتفشي في كافة أجهزة الدولة والقطاع الخاص

3 — التجزئة السياسية للدولة وانقسام مؤسسات الدولة الاقتصادية والإيرادية

4 — تراجع الدعم الدولي وعلى نحو أخص الدعم المالي بسبب الأوضاع السياسية المعقدة والوضع الأمني الغير مستقر

5 - التضخم وانهيار العملة حيث أدى تراجع قيمة الريال اليمني وزيادة التضخم إلى تآكل القدرة الشرائية للاقتصاد

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى عجز مستمر في الموارد المالية مما أعاق تقدم الخدمات الأساسية وتنفيذ برامج التنمية ولعلنا نجد في أوراق العمل المقدمة قضايا هامة وحلولاً ومخارج ، ومن خلال نقاشاتكم وطروحاتكم سنخرج بأفضل النتائج فكل الحاضرين ومعدي الأوراق ليسوا بالناس العاديين بل أن معظمكم مسؤول مسؤولية مباشرة عن موارد الدولة بأنواعها

ونـدرك جميعاً أن لعجز الموارد المالية للحكومة آثاراً وخيمة تمس حياة وتزعزع كيان الدولة وتفقدها المبرر الأساسي لوجودها ومن ذلك:

1 ) ارتفاع الدين العام .

2 ) ضعف الانفاق الحكومي وتوقفه في بعض القنوات

3 ) تدهور سعر الصرف .

4 ) ارتفاع معدلات التضخم .

5 ) تفاقم الازمات الاجتماعية والأسرية وارتفاع منسوب الجريمة ومعدلات الطلاق وانحراف الشباب

6 ) تقليص الاستثمارات .

7 ) ضعف القدرة على دفع الرواتب لموظفي الدولة

ونجد في هذا اللقاء معكم انتم شركائنا فرصة جيدة لتطلعكم إن الهيئة تعكف حالياً على تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتم تشكيل فريق الخبراء الوطني الذي يقوم بهذه المهمة بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة ، فيما سيناقش فريق الخبراء الخاص باعداد التقييم الذاتي للجمهورية اليمنية عن مدى التزامها بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد الفصلين (الثاني والخامس) بشأن التدابير الوقائية واسترداد الموجودات

وسيقابل الفريق نظرائه من الخبراء الدوليين خلال أعمال الدورة المنعقدة في فينا الشهر القادم

ومن جانب آخر فقد تم إحالة (18) قضية إلى النائب العام ومن ذلك ملف الأدوية التالفة المخزنة في مخازن وزارة الصحة العامة بسبب سوء الخزن وحرمان المواطن من الاستفادة منها وملف حديقة عدن الكبرى الواقعة في منطقة العريش وقضية برنامج الغذاء العالمي فيما عرفت بقضية الدقيق التالف ، وكذلك ملف الديزل المغشوش وقضية التزوير في سندات التحصيل (الواجبات والضرائب) وكذلك قامت الهيئة بفسخ عقد شراء الطاقة بواسطة سفينة عائمة بمبلغ (128) مليون دولار ، وكذلك قضية الفساد في تنفيذ بناء أحواض الصرف الصحي من قبل المؤسسة العامة للمياه

الحضور الكريم:

ندعوكم إلى مناقشة أوراق العمل والمساهمة في طرح مقترحاتكم على الأوراق من أجل الخروج بنتائج عملية تساهم في دعم خارطة طريق تساعد السلطات في الخروج من الأزمة الحادة التي تعصف بالدولة والمجتمع

عدن - خاص

نظمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالشراكة مع مؤسسة الرابطة الاقتصادية، اليوم في العاصمة عدن، ورشة عمل حول "الأثر الاقتصادي لعجز الموارد المالية للدولة"، بحضور عدد من الشخصيات القيادية في القطاعين العام والخاص

وافتتح الورشة رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية الدكتور حسين الملعسي، بكلمة رحب من خلالها بالحاضرين، وتلتها كلمة القاضية أفراح بادويلان رئيسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

وشددت الورشة على ضرورة العمل على دعم جهود الأجهزة الرقابية منها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وضمان استقلاليتها

وأكدت التوصيات الصادرة عن الورشة، على أهمية قيام وزارة المالية والبنك المركزي اليمني بتفعيل الدورة المالية والنقدية والتنسيق مع القطاع الخاص وعلى الحكومة الاعتماد في الانفاق على موارد حقيقية ووقف التمويل من مصادر تضخمية

وناقشت الورشة، التي شارك فيها نخبة من الأكاديميين والمختصين والمعنيين بعدد من الوزارات والمؤسسات، عدد من أوراق العمل المتعلقة بتأثير الحرب واستخدام الموارد المالية للحكومة، والاثار الاقتصادية لعجز الموارد في اليمن، والسياسات الحكومية المتاحة لمعالجة عجز الموارد وحسن استخدامها وسبل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز الموارد العقبات والحلول

وفي الافتتاح، أوضحت رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد القاضية أفراح بادويلان، إلى ان انعقاد الورشة ياتي ضمن سلسة الأنشطة والبرامج التدريبية التي تنفذها الهيئة للعام الحالي 2024م.. مبينة أهمية المواضيع التي سيجري مناقشتها في ظل ما تشهده بلادنا من عجز خطير في الموارد المالية للدولة منذ اندلاع الحرب وحتى الآن.

بدوره حث رئيس مجلس امناء مؤسسة الرابطة الاقتصادية الدكتور حسين الملعسي، المشاركين على التفاعل مع أوراق العمل والخروج بنتائج عملية تساعد السلطات في الخروج من الأزمة الحادة التي تعصف بالدولة والمجتمع

## وخرجت بعدد من التوصيات على النحو الآتي:

١. وقف الحرب وإحلال السلام وإقامة مشروع شامل لإعاده الاعمار والحصول على تمويل يعزز النمو ويسرع معافاة الاقتصاد

٢. إعادة تقسيم الموارد بشكل عادل.

٣. يجب الاقرار بأهمية الانفاق العام وتوجيهه نحو المجالات الحيوية لبناء

رأس المال الاجتماعي في التعليم والصحة والبنية التحتية والتي تعتبر من اهم العوامل المحفزة للاستثمار الخاص

٤. إلزام الحكومة بأعداد موازنه عامة شفافة وفقا للقانون.

٥. اعاده فتح الصادرات النفطية من اجل زيادة الموارد المالية للدولة وإيجاد الظروف الملائمة لتصدير النفط والغاز اليمني للأسواق الدولية إذ ان النفط والغاز قبل حدوث الازمه في اليمن يشكل 70% من ميزانية الدولة

٦. تحصيل جميع الموارد المالية للدولة الى الحسابات المخصصة في البنك المركزي والمنح التي تتحصل عليها الدولة

٧. وقف النهب للموارد السيادية للدولة من قبل سلطات الدولة في المحافظات وضرورة تحصيل كافة الموارد من كافة المصادر

٨. اعاده النظر في نفقات الاستثمار، الاستيراد الاستهلاكي والسلع الكمالية، وحصرها في المجالات التي يكون لها عائد مادي على موارد الدولة مثل اعاده تشغيل المصافي وانشاء مصافي جديدة في كل من شبوة وحضرموت وفق دراسات جدوى معتمدة

٩. ضرورة فتح وتطوير الموانئ والعمل على توفير الوسائل لتشغيلها بشكل امن وتشجيع السفن المارة الى التوقف في الموانئ اليمنية كميناء عدن وغيرها من الموانئ اليمنية، والسعي لعقد شراكة بين وزاره النقل وشركات النقل العالمية

١٠. ضرورة العمل على تشديد دور الأجهزة الرقابية كجهاز الرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة العامة للمناقصات والمزايدات للقيام بدورها الفعال في منع الجهات الغير مسؤولة من استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة التي يدرسها بشكل كفؤ وفعال

١١. يجب العمل على تخفيض التكاليف التشغيلية لكثير من مؤسسات

الدولة التي تثقل كاهل الدولة بالتكاليف المالية، كقطاع الكهرباء والاتجاه لاستخدام الطاقة البديلة في التوليد، للحد من استنزاف العملة الصعبة

١٢. على الحكومة وضع تدابير لجذب وتحسين بيئة العمل كالأولوية لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي من اجل تعافي النشاط المالي والنقدي وبالتالي تعافي القطاع الخاص والاقتصاد عموما وتوفير موارد مالية ضخمة للأنفاق الاستثماري لغرض تحقيق إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية

١٣. الاهتمام بممارسات حديثة يقوم من خلالها القطاع الخاص بمساهمات هامة في مشروعات البنية التحتية وفقا لنظام (Build,Operate,Transfer) B.O.T أي البناء والتشغيل ونقل الملكية للدولة من اجل خلق فرص العمل وزيادة دخل الافراد وبالتالي زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي

١٤. قيام وزاره المالية والبنك المركزي بتفعيل الدورة المالية والنقدية والتنسيق بذلك مع القطاع الخاص، كما ينبغي على الدولة والقطاع الخاص والجهات المانحة أن تنشئ آلية شاملة تشارك فيها قطاع الاعمال بشكل هادف لتوفير دعم قوي في تعزيز بناء الاقتصاد

١٥. يستلزم تقييم السياسات المالية للمساهمة في القضاء على الفقر من خلال برامج الاستثمار الموجهة ومنح الحوافز للقطاع الخاص لدعم أهداف الحكومة التي تستهدف الفقراء، باعتماد برنامج للاستثمار العام وكذلك الاستثمار الخاص الذي يتسم بكثافة فرص العمل.

١٦. اعادة هيكلة المؤسسات المالية والمصرفية كادريا وقانونيا وإداريا وماليا لتواكب احتياجات النمو ولتساهم في توفير بيئة موائمة تجذب رأسمال الخاص الى النشاط الاقتصادي، والعمل على اكتشاف الموارد الغير مستقلة

١٧. تقليص حقيقي للنفقات والالتزامات بالنفقات التي يتطلبها تسيير مهام الحكومة بعيدا عن الغلو والاسراف وتقليص الصرفيات المفرطة في السفارات والقنصليات وصرفيات الإعاشة المستنزفة لموارد الدولة

١٨. تتطلب السياسة النقدية إبقاء التضخم عند معدلات معتدلة كما تتطلب التحكم في المعروض النقدي الذي يشجع على الاستثمار والنمو

١٩. ضرورة التحكم بأسعار الفائدة من اجل ضمان توازن السوق المالية والنقدية وتشجيع الادخار والاستثمار

٢٠. وضع سياسة مصرفية صارمة تمنع التلاعب بالأسعار الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية

تحليل

# أسعار الصرف لشهر أكتوبر 2024


إعداد:

د. نهال علي عكبور

أ. نصر السناني

## أولاً: حركة أسعار الصرف:

لم يكن هنالك دور فعال للحكومة في الحد من تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية وبقاء قرارات السياسية النقدية بعيدة عن عملية الإصلاحات المالية للبلاد فقد تفاقم سعر صرف العملات الأجنبية الى ان وصل الدولار الى اعلى من 2000 ريال يمني / الدولار، اعلى حد لها في تاريخ 30 أكتوبر بحوالي 2056ريال يمني/ الدولار، وتجاوز ال 530 للريال اليمني / الريال السعودي، اعلى حدود لها في 30 أكتوبر بحوالي 535 ريال يمني / الريال السعودي

بلغت نسبه الارتفاع بحوالي 7 % و7.7% لكل من الدولار والريال السعودي وهذه نسبة مفزعة بفتره لا تتجاوز الشهر الواحد فقد بلغ متوسط الثلث الأول 506 و1934 ريال يمني مقابل كلا من الريال السعودي والدولار، كما بلغ متوسط الثلث الثاني 521 و1991 ريال يمني مقابل كلا من الريال السعودي والدولار، وبلغ بالثلث الأخير بحوالي 586 و2244 ريال يمني مقابل الريال السعودي والدولار على التوالي تعقبها تفاقم حجم الفجوة بين المحافظتين متجاوزة ال 280% عن الحدود السابقة لها

## ثانيا: حركة المزادات خلال شهر أكتوبر 2024م:

تمت عمليتين مزاد خلال الشهر بتاريخ 20 ، 28 بقيمة 50 و 30 مليون دولار امريكي، بسعر إرساء 1965 و 2007 ريال يمني مقابل الدولار على التوالي، بنسبة تغطية بلغت 50%و62%، على التوالي، فبلغت قيمه العطاءات المقبولة بحوالي 26 مليون دولار و 18 مليون دولار، على التوالي، أي بأجمالي 87 مليار ريال يمني خلال الشهر .

الشكل رقم (١) الموضح لحجم الفجوه لاسعار العملات الاجنبية للمحافظتين عدن/صنعاء لشهر اكتوبر ٢٠٢٤ .

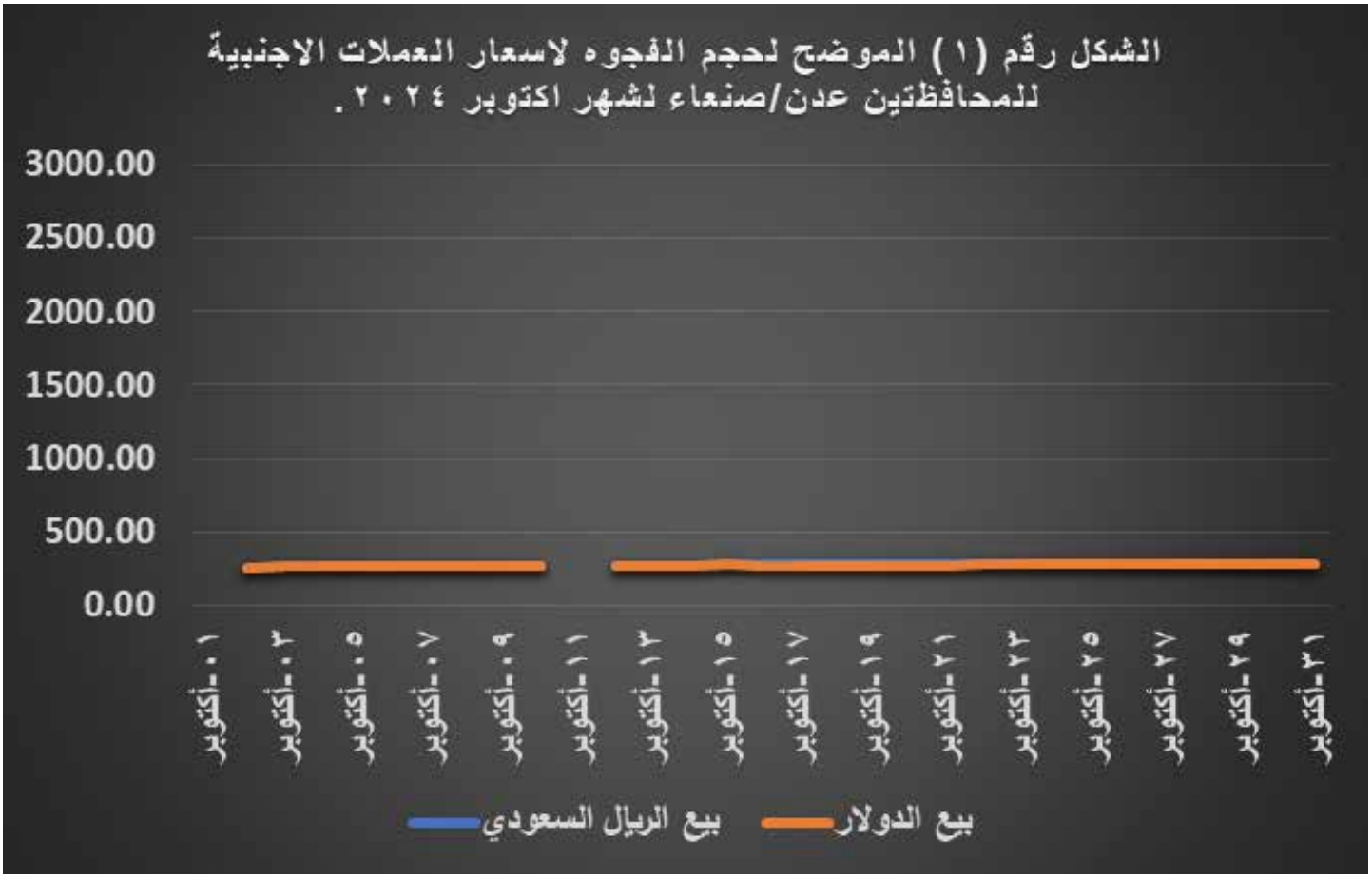


جدول رقم (1) رصد عمليات المزادات لشهر اكتوبر لعام 2024م

| رقم المزاد | التاريخ | أعلى سعر عطاء | أدنى سعر عطاء | سعر الإرساء | قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار | قيمة العطاءات المقبولة بالدولار | قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني | نسبة التغطية | نسبة التخصيص |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| (12/2024) | 20 أكتوبر | 1995 | 1965 | 1965 | 50,000,000 | 25,740,000 | 50,579,100,000 | %50 | %100 |
| (13/2024) | 28 أكتوبر | 2027 | 2007 | 2007 | 30000000 | 18,446,000 | 37,021,122,000 | %62 | %100 |

## جدول رقم (2) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر أكتوبر لعام2024م

أسعار السوق - محافظة عدن | أسعار السوق - محافظة صنعاء

| البيانات | | الريال السعودي | | الدولار | | الريال السعودي | | الدولار | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الشراء | البيع | الشراء | البيع | الشراء | البيع | الشراء | البيع |
| 01 | أكتوبر | 498.8 | 499.3 | 1900 | 1909 | 139.7 | 139.9 | 533.5 | 535 |
| 02 | أكتوبر | 503 | 505 | 1916 | 1931 | 139.7 | 139.9 | 533.5 | 535 |
| 03 | أكتوبر | 502.5 | 503 | 1914 | 1923 | 139.7 | 139.9 | 533.5 | 535 |
| 04 | أكتوبر | 503 | 503.5 | 1916 | 1925 | 139.7 | 139.9 | 533.5 | 535 |
| 05 | أكتوبر | 503 | 503.8 | 1916 | 1927 | 139.7 | 139.9 | 533.5 | 535 |
| 06 | أكتوبر | 503 | 505.5 | 1918 | 1933 | 139.8 | 140 | 534 | 535 |
| 07 | أكتوبر | 507 | 508 | 1931 | 1943 | 139.8 | 140 | 534 | 535 |
| 08 | أكتوبر | 505.5 | 507 | 1928 | 1939 | 139.8 | 140 | 534 | 535 |
| 09 | أكتوبر | 508.5 | 509.5 | 1939 | 1948 | 139.8 | 140 | 534 | 535 |
| 10 | أكتوبر | 510 | 512 | 1945 | 1958 | 139.8 | 140 | 534 | 535 |
| 11 | أكتوبر | 511 | 513 | 1950 | 1960 | 139.8 | 140 | 534 | 535 |
| 12 | أكتوبر | 511 | 513 | 1950 | 1962 | 139.8 | 140 | 534 | 535 |
| 13 | أكتوبر | 513.5 | 516 | 1960 | 1973 | 139.8 | 140 | 534 | 535 |
| 14 | أكتوبر | 525 | 527 | 2002 | 2015 | 139.7 | 140.2 | 534 | 535 |
| 15 | أكتوبر | 522 | 523.5 | 1991 | 2002 | 139.5 | 141 | 532 | 538 |
| 16 | أكتوبر | 519.5 | 521 | 1981 | 1992 | 139.5 | 141 | 532 | 538 |
| 17 | أكتوبر | 520 | 522 | 1984 | 1997 | 139.5 | 141 | 532 | 538 |
| 18 | أكتوبر | 520 | 522 | 1984 | 1997 | 139.5 | 141 | 532 | 538 |
| 19 | أكتوبر | 523.5 | 524.5 | 1997 | 2006 | 139.5 | 141 | 532 | 538 |
| 20 | أكتوبر | 523 | 524 | 1992 | 2004 | 139.5 | 141 | 532 | 538 |
| 21 | أكتوبر | 524.5 | 523 | 1997 | 2008 | 139.5 | 141 | 532 | 538 |
| 22 | أكتوبر | 534.5 | 533 | 2005 | 2018 | 139.7 | 139.9 | 533 | 534.5 |
| 23 | أكتوبر | 530 | 528.5 | 2018 | 2029 | 139.7 | 139.9 | 533 | 534.5 |
| 24 | أكتوبر | 531 | 533 | 2027 | 2041 | 139.7 | 139.9 | 533 | 534.5 |
| 25 | أكتوبر | 532.5 | 533.5 | 2034 | 2043 | 139.7 | 139.9 | 533.5 | 534.5 |
| 26 | أكتوبر | 533 | 535 | 2036 | 2049 | 139.7 | 139.9 | 533 | 534.5 |
| 27 | أكتوبر | 532 | 534 | 2032 | 2045 | 139.7 | 139.9 | 533 | 534.5 |
| 28 | أكتوبر | 533 | 535 | 2036 | 2049 | 139.7 | 139.9 | 533 | 534.5 |
| 29 | أكتوبر | 533 | 534.5 | 2043 | 2056 | 139.9 | 139.7 | 533 | 534.5 |
| 30 | أكتوبر | 533 | 534.5 | 2043 | 2056 | 139.7 | 139.9 | 535 | 537 |
| 31 | أكتوبر | 533 | 534.5 | 2043 | 2056 | 139.7 | 139.9 | 535 | 537 |

المصدر: twitter.com/Boqash.

ZASCO
THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN
بيت الكهرباء الأول في اليمن
شركة أولاد الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة
Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM
ELECTROMECHA

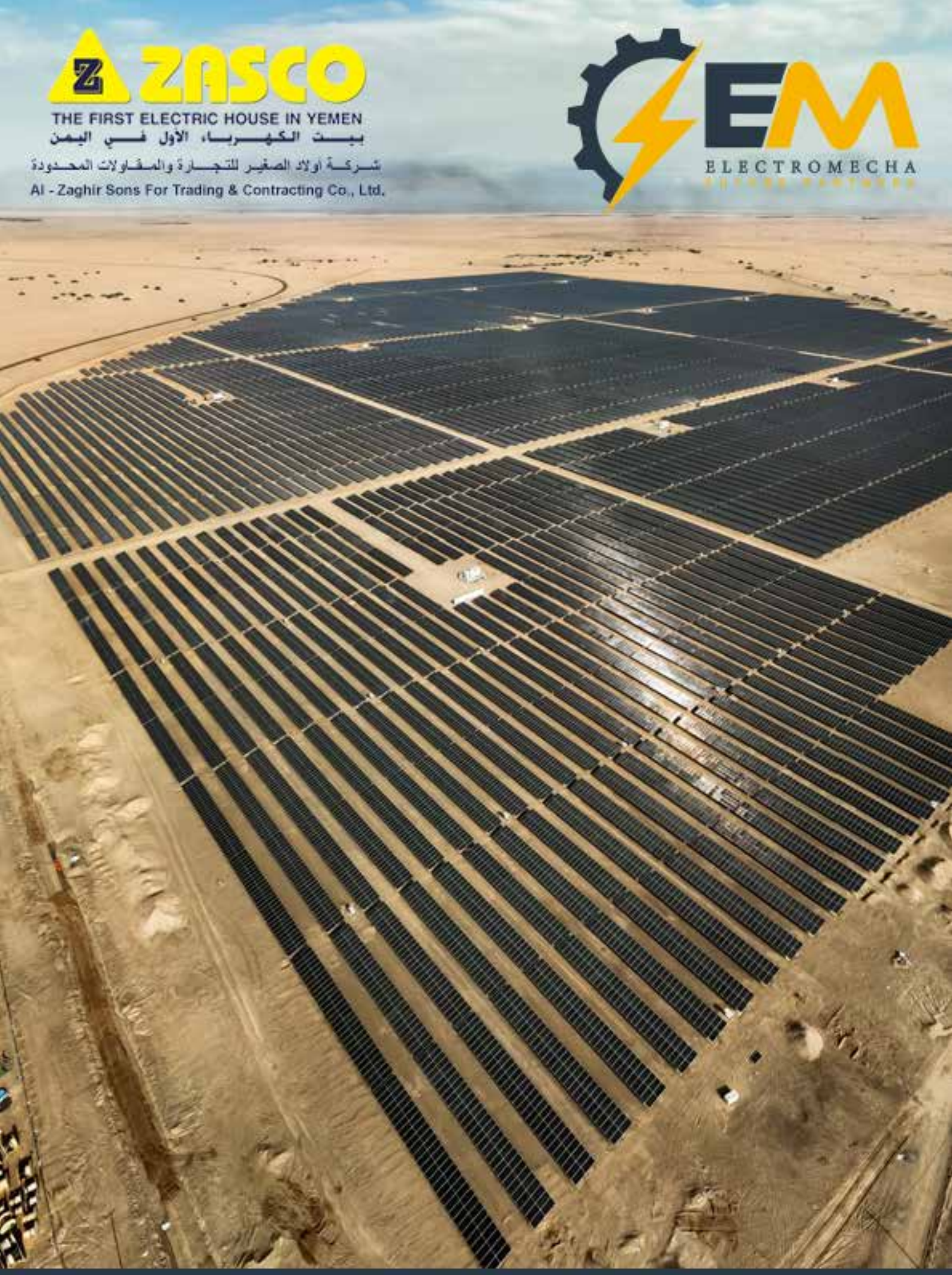

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

شخصية اقتصادية

# المهندس/ عبدالرب جابر الخلاقي

## نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ خليج عدن

اجرى اللقاء:
د. حسين الملعسي

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف الأج المهندس عبد الرب جابر الخلاقي نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ خليج عدن لاستعراض عدد من المواضيع الراهنة المتصلة بالنشاط التجاري والملاحي للمؤسسة في ظروف الازمة الاقتصادية الراهنة في البلد. بادي ذي بدء ارجو ان تسمح لي اخي النائب ان اتقدم بشكري وتقديري على اتاحة هذه الفرصة المفيدة لنا شخصيا وللقراء والمتابعين الكرام لتسليط الضوء على اهم القضايا الراهنة التي تهم القراء الكرام.

■ المجلة: كيف تمكنت إدارة الميناء من الحفاظ على مقدرات مؤسسة موانئ عدن في ظل الحرب والهجوم على عدن؟

■ المهندس الخلاقي:

تعرضت اليمن في سبتمبر 2014م لانقلاب مسلح من قبل مليشيا الحوثي التي سلبت السلطة من الحكومة الشرعية في العاصمة صنعاء وقد اضطر الرئيس الشرعي للحكومة بمغادرة العاصمة والتوجه الى عدن فتحركت المليشيا الى عدن وتمكنت من السيطرة على أجزاء من المدينة منها الساحل الجنوبي للميناء. وقد أدت هذه المواجهات الى تدمير كبير في أصول الميناء ولاسيما التي كانت تحت سيطرة المليشيا. الا ان المقاومة في عدن تمكنت من طرد الحوثيين من عدن والمحافظات المجاورة في يوليو 2015م استطاعت بعدها الحكومة الشرعية من مزاولة مهامها من العاصمة المؤقتة عدن لتبدئ مرحلة جديدة من تاريخ ميناء عدن في ظل ظروف لم يتم التنبؤ بها. وقد تمكنت الإدارة الحالية للميناء من تحقيق التالي حتى الان:

(أ) الحفاظ على الميناء من الانهيار كما حدث مع كثير من مؤسسات الدولة

(ب)إعادة جاهزية الميناء للعمل مباشرة بعد تحرير عدن من الحوثيين

(ت)تحييد نشاط الميناء من التوجهات السياسية ولاسيما بعد تحرير عدن وغياب الدولة

(ث)اثبات قدرة ميناء عدن كميناء رئيسي للبلد بالرغم من تشكيك المنظمات الدولية بذلك

(خ) تحقيق اعلى معدلات مناولة وايرادات في تاريخ ميناء عد ن

(ح) إعادة ترميم الورش الفنية التي تعرضت للدمار خلال الحرب

(ج) صيانة القاطرات البحرية وزوارق الارشاد واعادتها للخدمة

(د) الحفاظ على مرتبات العمال ولاسيما خلال فترة الحرب (2015-2016)

(ذ) المساهمة في تمويل بعض المشاريع الاستراتيجية للحكومة في ظل شحة موارد الدولة

(ر) النجاح في اقناع المنظمات بتمويل بعض من اهم مشاريع ا لميناء

■ المجلة: نرجو إعطاء القراء الكرام لمحة حول اهداف انشاء مؤسسة موانئ خليج عدن؟

■ المهندس الخلاقي:

(1)حدد القرار الجمهوري رقم (61) لسنة 2007م بشأن إنشاء مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية في المادة (6) الأغراض والمهام والصلاحيات وبالإمكان الاطلاع عليها من خلال موقع المؤسسة على شبكة الانترنت لمزيد من ا لتفصيل

(2)لم يعد ممكنا اليوم السعي لاستعادة مكانة ميناء عدن في الستينات عندما كان ضمن الموانئ الرائدة في تقديم خدمات التموين بالوقود وذلك للأسباب التالية

a. تغير نمط النشاط الملاحي العالمي مع مطلع السبعينات ليصبح نشاط مناولة الحاويات أكثر جاذبية

b. كبرت احجام السفن الناقلة للبضائع وبالتالي يمكن للسفن الإبحار لمسافات طويلة دون الحاجة الى التوقف للتموين بالوقود

c. أصبح التنافس الإقليمي والدولي اليوم لاستقطاب نشاط مناولة الحاويات وليس التموين بالوقود (الخدمات). ولهذا تغيرت رؤية المؤسسة كالتالي:

**"أن يصبح الميناء مركزا إقليميا لمناولة بضائع الترانزيت وتوزيعها، وتوفير خدمات عالية الجودة لمستخدمي الميناء ليستعيد ميناء عدن دوره السابق كمركز بحري للمنطقة لدعم التنمية الاقتصادية في البلاد ومدينة عدن**

(3) ولبلوغ رؤية المؤسسة يستدعي الامر القيام بالاستثمار في تجهز الميناء بالمراسي والمعدات وتعميق الميناء بحيث يكون مؤهلا للمنافسة في استقطاب نشاط مناولة الحاويات العابرة للقارات

(4) مما سلف نستخلص ا لتا لي :

a. إن الاستثمار في البنى التحتية والفوقية للموانئ البحرية يتطلب توفر أموال طائلة لا تستطيع المؤسسة بمفردها تحقيقها الا بمساعدة الحكومة عبر القروض او بمنح امتيازات للمستثمرين للقيام بذ لك

b. إن استقطاب المستثمرين الجادين ليس بالأمر الهين حيث يتطلب الأمر توفير بيئة حاضنة

للاستثمار منها الاستقرار السياسي والأمني وضمان الحفاظ على أموال المستثمرين. وقد لاحظنا في مناسبات كثيرة وفي دول تتمتع ببيئة استثمارية حاضنة (مثل سلطنة عمان) قيام الحكومة بتنفيذ مشاريع البنية التحتية ومنح امتيازات التشغيل للقطاع ا لخا ص

c. إن العائد من الاستثمار لإنشاء الموانئ البحرية يتطلب قبول الحكومة بتوقيع عقود مع المستثمرين لاتقل عن 30 عاما وقد شهدنا قريبا الضغط من بعض الشركات المحلية لتمديد هذه الفترة الى 50 عاما مستغلين الوضع السياسي القائم

d. وحتى تكون لديكم فكرة واضحة لتكلفة تنفيذ مشاريع البنية التحتية والفوقية في الموانئ، نسرد لكم هذه المبالغ على سبيل الاستدلال:

i. بناء رصيف بحري بطول 1000 متر وتعميق القناة الملاحية الى 18 متر = 503 مليون دولا

ii. إعادة تأهيل وتطوير ميناء المعلا (صيانة، معدات) = 78 مليون دولا

iii. انشاء ارصفة جديدة بطول 1180 متر وعمق 16 متر مع جميع المنشآت والمعدات = 365 مليون دولار

iv. شراء كرين بري مينائي = 5 مليون دولا

v. شراء كرين رصيف لمناولة الحاويات = 12 مليون دولا

vi. شراء قاطرة بحرية قدرة شد 70 طن = 9 مليون دولا

■ المجلة: نرجو استعراض النشاط التجاري للميناء للفترة 2010-2023م؟

■ المهندس الخلاقي:

للرد على هذا السؤال، نسرد لكم بيان الحركة الملاحية ومناولة البضائع للفترة من 2010-2023م:

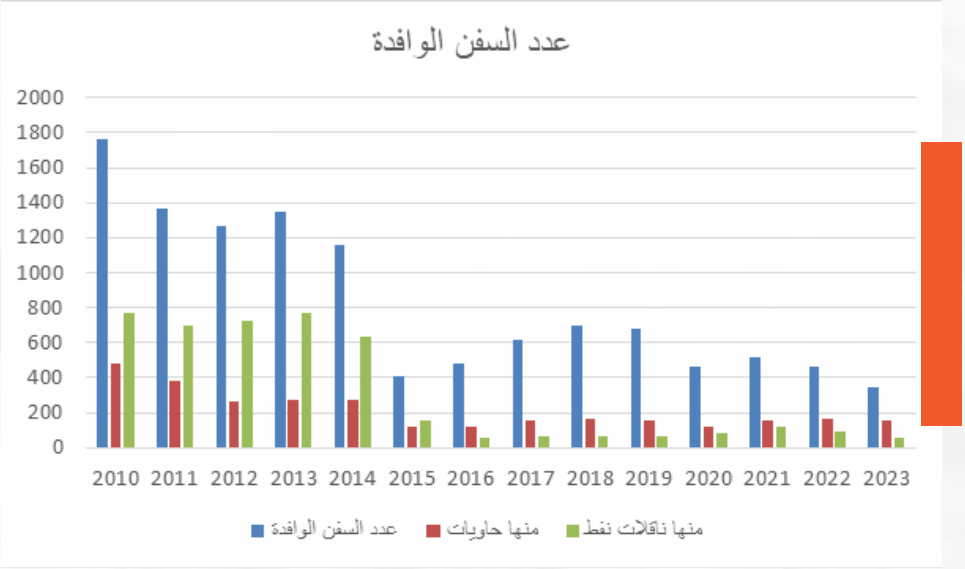


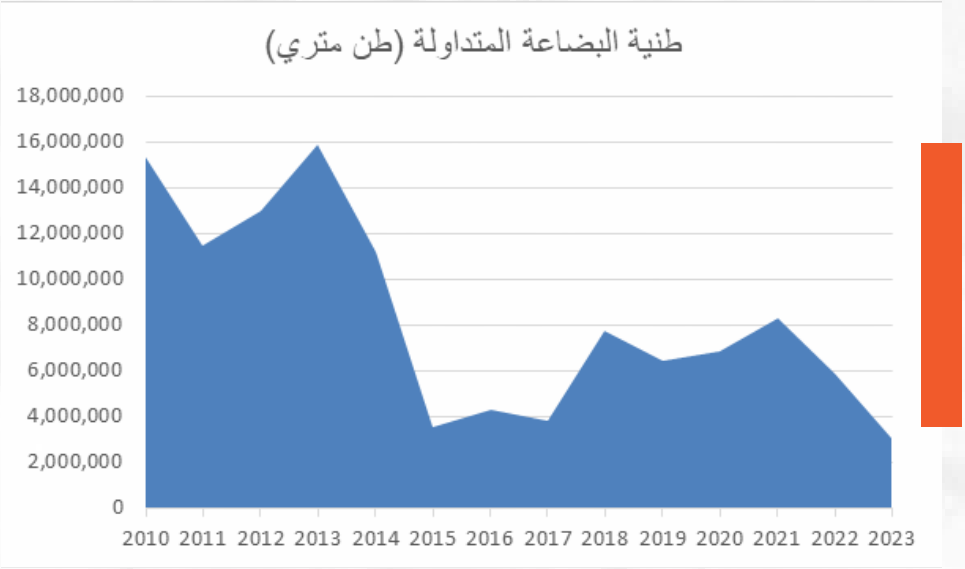


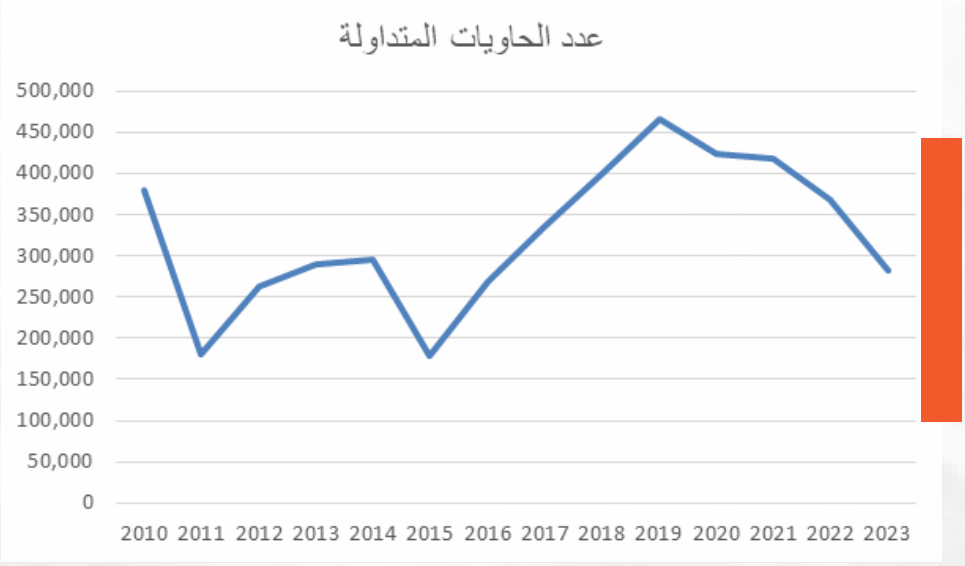

**الميناء حقق أداء استثنائيا في مناولة البضائع في كلا من ميناء الحاويات وميناء المعلا يفوق ما تم قبل الحرب بسبب اغلاق ميناء الحديدة واقتصاره على مناولة بضائع المساعدات الإنسانية.**

(1) توضح الرسوم البيانية أعلاه التالي:

a. أفضل كمية بضائع تم تداولها كان في عام 2013م وأفضل عدد سفن وصلت الميناء كان في العام 2010م. السبب في هذه المفارقات الكبيرة هو أن نشاط ميناء الزيت الذي كان يمثل ثلاثة اضعاف حجم (طنية) البضاعة المتداولة مرتبط بنشاط مصافي عدن التي توقفت في نهاية 2014م وتوقف نشاط نقل المشتقات النفطية من ميناء الزيت الى موانئ الجمهورية الأخرى حيث كان الميناء هو المركز الرئيسي للتوزيع

b. بالمقابل نجد هناك مفارقات غريبة في نشاط ميناء الحاويات حيث شهد العام 2010م زيارة أكبر عدد من السفن لكن اكبر عدد حاويات تم تداوله كان في العام 2019م. هناك أسباب عده لهذا النمط من التجارة فهي أحيانا مرتبطة باحجام السفن المرتادة واحيانا أخرى بالعرض والطلب لكن اهم سبب في أداء العام 2019م هو منع التحالف العربي من دخول الحاويات لميناء الحديدة وبالتالي استقبل الميناء النشاط الذي كان يفترض مناولته في ميناء الحديدة

c. مما ورد نستخلص بأن الميناء حقق أداء استثنائيا في مناولة البضائع في كلا من ميناء الحاويات وميناء المعلا يفوق ما تم قبل الحرب بسبب اغلاق ميناء الحديدة واقتصاره على مناولة بضائع المساعدات الإنسانية

d. كما نستخلص أيضا بان انخفاض النشاط الذي تلى فتح ميناء الحديدة (نهاية العام 2022م) هو امر طبيعي. ولإيقاع مزيد من الضرر وتجفيف الموارد للحكومة الشرعية، هدد الحوثيين التجار الذين يعملون في مناطق سيطرتهم بمعاقبتهم في حال قاموا باستخدام موانئ الحكومة الشرعية

(2) ما سلف مثل تحليل للنشاط الذي تأثر بعدة عوامل منها :

a. فتح ميناء الحديدة دون قيود والسماح للحوثيين بتهديد التجار لعدم استخدام موانئ ا لشر عية

b. امتناع الحوثيين من فتح الطرقات الرئيسية

c. منع الحوثيين من تصدير النفط والغاز من حضرموت وشبوة و عد ن

d. استهداف الحوثيين للسفن في البحر الأحمر وخليج عدن (اعتبارا من نهاية العام 2023م)

e. زيادة أسعار الشحن البحري بسبب الحوثيين

f. تعثر مصافي عدن وبالتالي ميناء الزيت

(3)تعتبر الموانئ البحرية عجلات تنمية هامة للبلد فمن خلالها يزدهر النشاط التجاري لكنها بالمقابل تتأثر بالسياسات الداخلية والخارجية وظروف النشاط التجاري في الإقليم او حتى في العالم. فكما لمسنا ذلك اثناء جائحة كورونا نلمسه اليوم من سياسة الحوثيين مع السفن ا لعا بر ة

(4)لقد فطنت رئاسة الدولة والحكومة للتحديات الكبيرة التي تواجه ميناء عدن والنشاط التجاري المرتبط بذلك وما ترتب على سلوك الحوثيين فكلفت لجنة تتكون من وزارة النقل والصناعة والمالية والغرفة التجارية والملاحية والمؤسسة بإعداد خطة عمل

استراتيجية لاستعادة نشاط الميناء وتبلور ذلك في رفع توصيات اللجنة للحكومة والمكونة من 31 اجراء للتنفيذ من قبل جهات الاختصاص منها فقط 4 تتعلق بمسئولية المؤسسة لتنفيذها وهو ما يلفت الانتباه الى ان جل هذه التحديات غير مرتبط بصورة مباشرة بإدارة المؤسسة للميناء (أنظر ادناه لمزيد من التفصيل).

1. العمل على فتح الطرق الرئيسية خاصة طريق الضالع وتعز المؤدية الى محافظات الوسط والشمال وذلك من خلال الضغط من قبل الحكومة على الجماعة الحوثية عبر التحالف والوسطاء الدوليين او عبر طرق الدبلوماسية الشعبية المتمثلة بمشائخ القبائل وابناء المنطقة. باعتبار هذه الطرق شريان أساسي لنقل البضائع من ميناء عدن الى جميع المحافظات الأخرى.

2. السعي الى الغاء مراكز الجباية الغير قانونية التي فرضتها الجماعة الحوثية على البضائع القادمة من ميناء عدن الى المحافظات الواقعة تحت سيطرتها (ذمار، الراهدة،...الخ)

3. إلغاء الجبايات الغير قانونية التي تفرضها النقاط العسكرية والأمنية على كل القواطر المحملة بالبضائع القادمة من ميناء عدن الى كل المحافظات.

4. توحيد الجهات الأمنية في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية واخضاعها لقيادة موحدة لضمان سهولة ويسر التنسيق الأمني واذعان جميع التشكيلات الأمنية والنقاط الى أوامر موحدة ومحددة تفرضها الوزارة المعنية.

5. ضبط تدهور العملة الوطنية للحد من التضخم في الأسواق بما يساعد على استقرار الأسواق التجارية ويعزز من بيئة الاستثمار في مدينة عدن ويضمن استقرارها ونموها، والذي سيساعد تبعاً على زيادة الطلب على خدمات الموانئ.

6. حصر الاعتمادات المالية وبيع المزادات للعملة الصعبة من قبل البنك المركزي للمستوردين اللذين يقومون بالاستيراد عبر ميناء عدن.

> **الدخول في شراكات استراتيجية مع شركات عالمية متخصصة سيؤدي إلى تطوير الخدمات واستقطاب خطوط ملاحية جديدة.**

7. فتح المنافسة للنقل الداخلي امام المكاتب المختلفة وعدم احتكار النقل بجهه محددة

8. تحديث مصلحة خفر السواحل وتجهيزها بالزوارق البحرية والمعدات المتطورة لتسهيل قيامها بواجبها الوطني في حماية المياه الإقليمية للبلد وخصوصا المنطقة المحيطة بميناء عدن وحركة الملاحة البحرية للميناء.

9. إعادة تفعيل نشاط مصافي عدن وذلك من خلال تفعيل نشاط خدمة تزويد السفن بالوقود.

10. جعل مصافي عدن المركز الرئيسي لتوزيع المشتقات النفطية للجمهورية اليمنية كما كان معمول به قبل الحرب، والذي سيسهم في انعاش حركة السفن الداخلة الى الميناء.

11. الدخول في شراكات استراتيجية مع شركات عالمية متخصصة والتي من شأنها تطوير الخدمات الداعمة واستقطاب خطوط ملاحية جديدة.

12. إعادة تشغيل شركة احواض السفن.

13. دفع مرتبات الموظفين بصورة منتظمة أذ ان انقطاعها يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمستهلك اليمني سيما والذي يعتمد بشكل أساسي على المرتب خصوصا في المناطق الجنوبية والشرقية.

14. احتضان رأس المال الوطني ورعايته وتوفير المناج المناسب من خلال تشكيل لجان متخصصة في الجانب الاقتصادي والمالي والاستثمار تشمل المستثمرين ورجال الاعمال لمناقشة الصعوبات وتوفير الحلول المباشرة والعاجلة.

15. الضغط على مكاتب الأمم المتحدة العاملة في اليمن لنقل مكاتبها الرئيسية الى عدن واعتماد ميناء عدن كمركز لاستيراد الشحنات الاغاثية والإنسانية عبره.

16. ضبط بعض المنافذ الجمركية البرية والبحرية والتي تعمل على التلاعب بالكميات من البضائع والمواد الداخلة وإيقاف عمليات التلاعب من خلال إيجاد الحلول المناسبة والعملية لضمان استخلاص الرسوم الجمركية بما يتناسب وحجم البضائع المستوردة والداخلة الى الأسواق اليمنية.

**تسببت أزمة البحر الأحمر الى تغيير مسار النقل البحري لكبرى شركات الحاويات والناقلات النفطية الى جانب عدد اخر من أنواع سفن النقل البحري لتجنب هجمات الحوثيين**

17. العمل على توحيد الرسوم المحصلة في المحافظات المحررة خاصة رسوم التحسين نظرا للتفاوت الكبير بينها وبين عدن.

18. الغاء الصلاحيات الممنوحة لمحافظي المحافظات المحررة التي بموجبها يقومون بإعفاءات للرسوم المقررة تصل الى ما نسبته 50% وهذا من شأنه زيادة حجم الفارق بين عدن والمحافظات الأخرى من حيث حجم الرسوم المحصلة.

19. منح تخفيضات جمركية وأي رسوم أخرى للجهات العاملة في حرم ميناء عدن كحوافز تشجيعية لتنشيط حركة الواردات عبر ميناء عد ن .

20. إيداع مبلغ الخمسين مليون دولار امريكي للتأمين البحري والذي من شأنه ان يخفض بشكل كبير الرسوم المفروضة على السفن التي تصل الى موانئ المحافظات المحررة وميناء عدن على وجه الخصوص مما سيخفف كلفة الشحن البحري عما هي عليه الان.

21. فتح قنوات للتواصل المباشر مع كبريات الشركات الناقلة للبضائع عالميا وعدم الاعتماد على الوكلاء المحليين لتعزيز أنشطة الخطوط الملاحية الناقلة الى ميناء عدن.

22. الغاء الإجراءات المستحدثة والاستثنائية التي فرضت من قِبل قوى التحالف العربي في اعقاب حرب صيف العام 2015م والتي بموجبها تم منع دخول عدد من المواد الواردة عبر المنفذ البحري في ميناء عدن وأصبحت تدخل عبر منافذ وطرق أخرى.

23. تشجيع الصناعات المحلية والصادرات الوطنية من خلال منح الامتيازات والتسهيلات الحكومية

24. خفض الدولار الجمركي ومنح الامتيازات الجمركية التشجعية وخفض لبعض الرسوم الجمركية مؤقتا لتشجيع الأنشطة التجارية في ميناء عدن مستخدمين بذلك فارق الكلفة لترجيح تنافسية ميناء عدن مع المنافذ الأخرى وميناء الحديدة تحديدا.

25. العمل على تحديد اوزان حمولة الشاحنات الخارجة من ميناء عدن بشكل واقعي ومنطقي بما يتناسب مع بيئة العمل في عد ن .

26. قيام ميناء عدن باستكمال إجراءات تحديث البنية الفوقية وشراء المعدات التي من شأنها رفع معدلات المناولة وتقليص مدة بقاء السفن بما يتساوى وموانئ المنطقة والاستمرار في برامج التطوير والتأهيل للكادر المحلي بما يتماشى والتطور الحادث في مجال صناعة النقل البحري ا لعا لمي .

27. تفعيل القرار رقم 29 بشأن حدود ميناء عدن لما له من اثر هام على حماية الخطة المستقبلية لتطوير أنشطة الميناء ا لخد مية .

28. تشجيع أنشطة الترانزيت من خلال فرض تحويل شحنات واردات السوق اليمني المتجه الى الموانئ المحلية ليتم انزالها في ميناء عدن أولا (كمركز تجميع) بدلا من اللجوء الى موانئ دول الجوار ليتم نقلها بعد ذلك عبر سفن الروافد الى الموانئ المحلية الأخرى مستفيدين من ازمة البحر الأحمر والذي سيشجع الخطوط الناقلة للاستفادة من ميناء عدن في ظل ارتفاع رسوم مخاطر الحرب للسفن العابرة منطقة البحر الاحمر.

29. تفعيل دور هيئة المنطقة الحرة — عدن في تنفيذ وظائفها الاستراتيجية فيما يتعلق بأنشطة التصنيع والتصدير واعادة التصدير وتقديم جميع الحوافز للتشجيع وانعكاساته في تعزيز ودعم أنشطة ا لميناء .

30. تفعيل خدمة النافذة الواحدة (Port Window) من خلال ربط المنظومة الخدمية في

ميناء عدن من خلال نافذة عمل واحدة وفق اتفاقية FAL.

31. اغلاق المنافذ الجمركية الغير قانونية والمستحدثة في المحافظات المحررة.

■ المجلة: ما هي اهم السيناريوهات التي تتوقعونها في المستقبل للنشاط التجاري والملاحي لميناء عدن؟

■ المهندس الخلاقي:

وإن كنا قد اعددنا سيناريوهات للتعافي إلا أن بيئة عدم اليقين التي نعيشها تمثل التحدي الأكبر. لقد اصدر البنك الدولي تقريرا معنونا "المستقبل: بارقة أمل في أوقات قاتمة" في 30 مايو 2023 بين فيه أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام دائم في اليمن، فقد يكون ذلك إيذانا "بعوائد سلام" كبيرة لأبنائه، والتي تتمثل في زيادة تصل إلى 6 نقاط مئوية في مسار نمو إجمالي الناتج المحلي والتي ستؤدي إلى زيادة تراكمية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار الثلث على مدار السنوات الخمس القادمة بالمقارنة بالوضع الراهن. وستصاحب هذه الزيادة نمو كبير في حجم الاستثمارات العامة والخاصة، ومعدلات التوظيف، والإنتاجية وكذلك انخفاض في نسب الفقر. ومن أجل الإسراع بجهود إعادة الأعمار والتعافي في البلاد، سيكون من الضروري أيضا أن تصاحب هذه الزيادة مساعدات من المانحين الخارجيين على نطاق واسع. وقد كان هذا السيناريو مستندا بشكل كبير على اتفاقية السلام التي كان التوقيع عليها وشيكا، الا ان انخراط الحوثيين في احداث البحر الأحمر حال دون ذلك — مثال حي لبيئة عدم اليقين

اما السيناريوهات التي تم وضعها فهي تمثل سيناريو الوضع الراهن وسيناريو التوقيع على اتفاقية السلام وسيناريو الحل النهائي ولكل سيناريو تصورات بالنمو وان كان افضلها هو سيناريو الحل النهائي والذي يمثل نموا بنسبة 3.6% من النشاط مقارنة بالوضع الحالي وبخلاف توقعات البنك الدولي. إلا ان قناعتنا تتجاوز هذه النسبة آملين بأن ميناء عدن يستثمر موقعه الاستراتيجي بطريقة استثنائية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص العالمي.

■ المجلة: ما هي اهم المشكلات التي تواجه النشاط التجاري والملاحي بسبب الحرب في جنوب البحر الأحمر؟

■ المهندس الخلاقي:

تسببت أزمة البحر الأحمر الى تغيير مسار النقل البحري لكبرى شركات الحاويات والناقلات النفطية الى جانب عدد اخر من أنواع سفن النقل البحري لتجنب هجمات الحوثيين. بالرغم من ان المليشيات حددوا السفن المستهدفة إلا ان أخطاء وقعت بسبب تقدير المستهدفين وبالتالي أضاف ذلك الى بيئة عدم اليقين لملاك ومشغلي السفن. وكنتيجة طبيعية لهكذا وضع ارتفعت أسعار الشحن البحري والتأمين ضد مخاطر الحرب.

■ المجلة: هل من رسائل تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية؟

■ المهندس الخلاقي:

أولا: نشكر مجلس القيادة الرئاسي بتنفيذ أحد اهم بنود مصفوفة خطة العمل الاستراتيجية للمنظومة الخدمية والحكومية لإنعاش الحركة التجارية والخدمية في ميناء عدن وذلك بإلغاء الجبايات الغير قانونية التي تفرضها النقاط العسكرية والأمنية على كل القواطر المحملة بالبضائع القادمة عبر ميناء عدن الى كل المحافظات.

ثانيا: على الحكومة تبني استقطاب رؤوس الأموال اليمنية التي غادرت خارج البلاد حديثا وسابقا ومنحهم الضمانات الكاملة للاستثمار ومزاولة الأنشطة التجارية دون التعرض لهم للأسباب التي يعرفها الجميع. فلن يأتي المستثمر الأجنبي إذا كان المستثمر اليمني غادر البلاد

المجلة: في نهاية هذا اللقاء الاستثنائي اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام عبر المجلة وباسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للأخ المهندس عبد الرب الخلاقي على سعة صدره وعلى إتاحة فرصة اجراء هذا اللقاء الهام والمفيد رغم مهامه وانشغالاته المتعددة والذي سلط الاضواء على عدد من قضايا الساعة الراهنة المتصلة بنشاط مؤسسة موانئ خليج عدن متمنيا له موفور الصحة والسعادة ومزيد من التوفيق

تطورات
اقتصادية

# أسباب ارتفاع أسعار السلع والخدمات في مناطق الشرعية

أ.د.محمد علي قحطان
أكاديمي وخبير اقتصادي

**هناك أسباب عديدة تؤدي لارتفاع أسعار السلع والخدمات في مناطق سيطرة مكونات السلطة الشرعية، من أبرزها ما يلي**

**1)** انهيار قيمة العملة الوطنية، مقابل العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ما تعانيه من انقسام بين جغرافية سيطرة السلطة الشرعية وجغرافية سيطرة سلطة الأمر الواقع في صنعاء. الأمر الذي أدى إلى تآكل قيمة الريال بطبعته الجديدة مقابل العملات الأجنبية وكذا مقابل الريال بطبعته القديمة، وكلما توسعت الفجوة بين قيمة الريال بطبعته الجديدة وبين العملات الأجنبية ترتفع الأسعار.

**2)** تصاعد الضرائب والرسوم وبطرق غير قانونية. مع انتشار واسع، مبالغ فيه لنقاط الأمن ونقاط التحصيل في ظل انتشار واسع للفساد في الأوعية الايرادية للدولة وكلما عمقت هذه المشكلة تتصاعد الأسعار. إذ أن أصحاب السلع والخدمات التي تتعرض لابتزاز ودفع اتاوات تحت أي مبرر مثل ضرائب أو رسوم تعكس على أسعار السلع والخدمات. فعلى سبيل المثال وسائل نقل الركاب أو البضائع المنتقلة عبر المحافظات تدفع في نقاط الدخول والخروج مبالغ مالية تحددها تلك النقاط ويبدو هذا أكثر وضوحا في محافظة تعز، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل وبالتالي ارتفاع الأسعار. وهناك صور مختلفة لما يسمى نقاط أمن ووسائل تحصيل الأموال العامة دون حسيب أو رقيب.

**3)** انفلات منتسبي المكونات العسكري والأمنية وابتزاز التجار. ويتجسد هذا في أن بعض المسلحين من منتسبي المكونات العسكرية والأمنية يفرضون اتاوات وجبايات مختلفة تحت مسميات مختلفة وبالتالي فإن التجار يضيفون اية مبالغ يدفعونها لقيمة السلع والخدمات التي بحوزتهم، مما يؤدي لارتفاع الاسعار

**4)** ارتفاع أسعار المشتقات النفطية. لقد صار مألوفا ما تشهده سوق المشتقات النفطية من ارتفاع كبير. إذ تصل سعر الدبة البترول أو الديزل فئة 20 لترا لحوالي 30 ألف ريال وبالتالي فإن هذا الارتفاع يعكس على تكاليف النقل ويؤدي لارتفاع في الأسعار.

**5)** قطع الطرق الرسمية المعبدة. إذ أن قطع الطريق يجبر

وسائل النقل للمرور في طرق بعيدة ووعرة وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل ويؤدي لارتفاع الأسعار.

**6)** اضطراب أمن البحر الأحمر وارتفاع كلف التأمين على النقل البحري. إذ يؤدي ذلك إلى رفع تكاليف الاستيراد وبالتالي ارتفاع الأسعار.

**7)** الاتاوات التي يفرضها بعض العسكريين في نقاط عسكرية تنصب على الطرقات بالقرب من مقرات الألوية. اذ يعمل بعض الألوية العسكرية على نصب نقاط عسكرية على طرقات النقل لتأمين دخل لهذه الألوية وهذه الاتاوات تعكس برفع الأسعار.

**8)** دفع رواتب بعض المكونات العسكرية بالريال السعودي. اذ يتقاضى الفرد في هذه المكونات راتب شهري لا يقل عن **1000** ريال سعودي. ومع انهيار القيمة الشرائية للريال بطبعته الجديدة تتوفر قوة شرائية مصطنعة لأسر المنتسبين لتلك المكونات تساعدهم للدخول الى أسواق السلع والخدمات بفارق كبير في القوة الشرائية بينهم وبين أصحاب الدخول المحدودة الآخرين وتمكين البائعين من رفع الأسعار.

**9)** تدهور إنتاج القطاع الزراعي والاعتماد الكلي على جلب معظم المواد الغذائية من أسواق مناطق سيطرة الحوثيين أو من الخارج ومع انهيار قيمة الريال بطبعته الجديدة يتكون فارق كبير في تكلفة تحويل العملة تنعكس بالزيادة في أسعار السلع والخدمات. إذ تقيم الأسعار بالريال السعودي أو بالدولار.

**10)** تهالك الفئات النقدية الصغيرة وعدم تعويضها. إذ أن انعدام الفئات النقدية الصغيرة يصعب عملية إعادة البواقي، الأمر الذي يمكن بائعي السلع والخدمات من إضافة الفارق لسعر السلعة أو الخدمة. فمثلا سائقي باصات الأجرة من المقرر أن يأخذوا أجرة مشوار الفرد داخل المدينة **200** ريال وتحت مبررات عدم توفر فئة المئة ريال في حالة ان دفع الراكب ورقة نقدية فئة خمس مئة ريال يأخذ ثلاث مئة ريال بدلا من مئتين. كما أن تجار التجزئة إذا بقت **50** ريال أو مئة ريال يمكن ألا ترد تحت مبرر عدم توفرها.... وهكذا. ولذلك فيتم تسعير السلع والخدمات بدون بواقي على حساب المستهلك.

**11)** غياب أجهزة الدولة المختصة بالرقابة والمحاسبة. كما أن غياب مؤسسات الدولة المعنية بفرض هيبة الدولة والعمل بالأنظمة والقوانين سارية المفعول ومحاسبة المخالفين قد شجع على ممارسة كافة الظواهر التي أشرت إليها بكل أريحية. وبالتالي فإن المستهلك أصبح فريسة لكل ما أشرت إليه من ممارسات.

**كل هذه الأسباب تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتفاوتها من بائع لآخر وبالتالي مضاعفة المعاناة الإنسانية التي تسببت بها الحرب القائمة.**

وفي حالة حضور الدولة وقيامها بواجبها في مواجهة أسباب ارتفاع الأسعار التي أشرت إليها لا شك سيكون هناك تراجع كبير لأسعار السلع والخدمات وبالتالي التخفيف من المعاناة الإنسانية بالغة القسوة على كافة المواطنين اليمنيين، كما أن الفوارق الاجتماعية ستتراجع وتحل صور أخرى للعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.

# الإدارة الحكومية ودورها في الاستقرار المالي والاقتصادي في اليمن

**أمل حسين بن مدشل**
نائب مدير مكافحة غسل
الاموال في البنك المركزي اليمني

**تعاني اليمن من حالة عدم استقرار مالي واقتصادي مستمرة منذ أكثر من عقد، تفاقمت بفعل الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة. تلعب الإدارة الحكومية دورًا محوريًا في استعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي والحفاظ عليه. في هذه المقالة، نستعرض التحديات التي تواجه اليمن، ودور الإدارة الحكومية في تحقيق الاستقرار، والخطوات الضرورية لتحقيق التعافي المالي والاقتصادي. وقد شهدت الحالة الاقتصادية في اليمن تدهورًا كبيرًا منذ اندلاع الصراع في عام 2015، مما أدى إلى أزمة متعددة الأوجه دفعت الملايين إلى الفقر. وسط هذه التحديات، تُعد الهياكل الإدارية الحكومية ضرورية في تنفيذ الإصلاحات، واستقرار الاقتصاد، وضمان عمل القطاعات الأساسية بكفاءة. ومع ذلك، تواجه هذه الجهود العديد من العقبات، بما في ذلك ضعف الحوكمة، وتجزئة المؤسسات، وقلة القدرات..**

## الوضع المالي والاقتصادي الحالي في اليمن:

• تقلص الاقتصاد اليمني بشكل كبير، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن 50% منذ بدء الصراع. كما تعرضت القطاعات الرئيسية مثل إنتاج النفط، التي كانت سابقًا تساهم بشكل كبير في إيرادات الحكومة، لضربة قوية. التضخم وصل إلى مستويات غير مسبوقة، وفقدت العملة المحلية (الريال اليمني) جزءًا كبيرًا من قيمتها، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة.وايض

• التضخم وانخفاض قيمة العملة حيث فقد الريال اليمني أكثر من 500% من قيمته منذ بداية الحرب، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين

• انتشار الفقر: وفقًا للأمم المتحدة، يعتمد أكثر من 80% من السكان في اليمن على المساعدات الإنسانية، وتتجاوز معدلات الفقر 70%.

• نقص الخدمات العامة: غالبًا ما لا يتلقى موظفو القطاع العام رواتبهم لعدة أشهر بسبب التحديات المالية للحكومة، مما يساهم في تآكل الثقة في الإدارة.ممانتج عنه تحديات للادارة الحكومية

## تحديات الإدارة الحكومية

تواجه الإدارة الحكومية في اليمن العديد من التحديات الهيكلية التي تؤثر بدورها على قدرتها على المساهمة في الاستقرار المالي والاقتصادي ومنها :-

• تجزئة الحكم: أدى الصراع المستمر إلى تقسيم مؤسسات الحكم في اليمن. تسيطر الحكومة المعترف بها دوليًا على أجزاء من الجنوب، في حين تسيطر جماعة الحوثي على معظم مناطق الشمال، مما أدى إلى وجود إدارتين متنافستين بسياسات وأولويات اقتصادية متباينة

•الفساد وسوء الإدارة: الفساد منتشر في المؤسسات الحكومية في اليمن، مع وجود ضعف في آليات المساءلة والشفافية. يحد هذا من فعالية الإنفاق العام، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية

•قدرات مؤسسية محدودة: أدت سنوات الصراع إلى إضعاف المؤسسات الحكومية في اليمن، مما قلل من قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات. كما يفاقم نقص الكوادر المدربة والبنية التحتية التشغيلية هذه المشكلة..وأيضا إلى عدم مواكبة التحديثات العالمية في كل الجوانب الاقتصادية والسياسة والاتفاقيات الدولية والمعايير في كل الجوانب

## ■ دور الحكومة في استقرار الاقتصاد اليمني

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن ودفع عجلة التعافي المالي، تعتبر الإدارة الحكومية الفعالة والمستقرة أمرًا حاسمًا. وهناك عدة أدوار رئيسية يجب معالجتها :

### 1. الاستقرار الاقتصادي الكلي:

يجب على الحكومة المركزية العمل على استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم. يتطلب ذلك إدارة أفضل للاحتياطيات الأجنبية، وجذب التحويلات المالية، والتعاون مع الشركاء الدوليين للحصول على مساعدات مالية وإعادة هيكلة الديون. ويعتبر دور البنك المركزي اليمني في هذا السياق بالغ الأهمية، إلا أنه أضعف بسبب انقسام عملياته بين الفصائل المتنافسة

### 2. إدارة المالية العامة:

تحسين الشفافية في جمع الإيرادات وإدارة النفقات واتخاذ تدابير مكافحة الفساد ضروري لاستعادة الثقة في قدرة الحكومة على إدارة الموارد. يتطلب ذلك أيضًا إصلاح النظام الضريبي وضمان الاستخدام الفعّال لإيرادات القطاعات الرئيسية مثل النفط والغاز

### 3. تقديم الخدمات:

استعادة الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمرافق العامة أمر ضروري لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين. يجب أن تعطي الإدارة الأولوية للاستثمار العام في هذه القطاعات لتحسين مستويات المعيشة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل

### 4. تنويع الاقتصاد:

أدت الاعتمادية المفرطة لليمن على النفط إلى تعريضه لتقلبات أسعار النفط العالمية. يجب على الحكومة تطوير سياسات لتنويع الاقتصاد من خلال تعزيز الزراعة ومصايد الأسماك والصناعات الصغيرة. تشجيع الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات يمكن أن يساعد في استقرار الاقتصاد

على المدى الطويل

### 5. التعاون مع الجهات الدولية والمؤسسات المالية:

يعتبر الدعم الخارجي أمرًا حيويًا لتعافي الاقتصاد اليمني. يجب على الحكومة وضع استراتيجية شاملة للتعاون مع المانحين الدوليين، والحصول على المساعدات المالية، وضمان التوزيع الفعال لهذه الأموال. المؤسسات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمكن أن تقدم الدعم المالي والفني المهم، لكن يتطلب الأمر إدارة فعّالة لهذه الموارد

## ■ التوجهات المستقبلية: خطوات لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي

لتحقيق مسار مستدام نحو الاستقرار المالي والاقتصادي، يجب على الإدارة الحكومية في اليمن التركيز على عدة مجالات رئيسية:

• الإصلاحات المؤسسية: إعادة بناء المؤسسات الإدارية في اليمن أمر ضروري. يتطلب ذلك تدريب الموظفين الحكوميين، وتعزيز الهيئات الحكومية، وتنفيذ هياكل حوكمة قوية لتحسين تقديم الخدمات

• مكافحة الفساد: مكافحة الفساد أمر حاسم لضمان استخدام الموارد بكفاءة. يتطلب ذلك إنشاء هيئات لمكافحة الفساد، وتحسين شفافية المشتريات العامة، وتنفيذ آليات المساءلة عبر الإدارات الحكومية

• إعادة تأهيل القطاعات الرئيسية: يجب على الحكومة التركيز على إعادة تأهيل قطاعي النفط والغاز مع تطوير بدائل اقتصادية مثل الزراعة والصناعة. يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تسهم في هذا الجهد وجذب الاستثمارات الأجنبية

• الدعم الإنساني والاقتصادي: التنسيق بين المساعدات الإنسانية والتنمية الاقتصادية أمر ضروري. في حين أن الإغاثة الإنسانية الفورية لا غنى عنها، يجب إعطاء الأولوية لمشاريع التنمية طويلة الأمد التي تركز على البنية التحتية والتعليم وخلق فرص العمل لتجنب الاعتماد على المساعدات

يرتبط عدم الاستقرار المالي والاقتصادي في اليمن بشكل عميق بالأزمة السياسية، وتلعب الإدارة الحكومية دورًا حاسمًا في مواجهة هذه التحديات. إن استعادة القدرات الإدارية، ومكافحة الفساد، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية هي أمور أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبينما يعد الدعم الخارجي ضروريًا، فإن تعافي اليمن يعتمد في النهاية على قدرة الحكومة على إعادة بناء الثقة، وتقديم الخدمات الأساسية، وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة

على الرغم من أن الطريق إلى الأمام صعب، إلا أنه مع الإصلاحات الإدارية الصحيحة والسياسات الاقتصادية الملائمة، يمكن لليمن أن يسير نحو مستقبل من الاستقرار والازدهار.. واليمن غني بكوادره وخيراته وتغليب المصلحة العامة فوق اي مصالح شخصية

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
# الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store


الادارة العامة، شارع الملكة أروى، كريتر - عدن
pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
أرقام خدمة العملاء: 02 250581 / 02 250582


54

بنك عملاق الدولة 100%

# اليوم الدولي "للقضاء على الفقر"

م/ ناصر صالح متاش
اكاديمي وخبير اقتصادي

**يرتبط تاريخ اليوم الدولي للقضاء على الفقر ارتباطًا وثيقًا بتاريخ 17 أكتوبر 1987. في ذلك اليوم، تجمع أكثر من مائة ألف شخص في تروكاديرو في باريس، حيث تم التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، لتكريم ضحايا الفقر المدقع والعنف والجوع**

وقال المشاركون إن الفقر يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، وأكدوا مجددا ضرورة العمل معا لضمان احترام هذه الحقوق. وقد نُقشت تصريحات بهذا المعنى على الحجر التذكاري الذي تم كشف النقاب عنه في ذلك اليوم

ومنذ ذلك الحين، يجتمع الناس من جميع الطبقات والمعتقدات والخلفيات الاجتماعية سنويًا في 17 أكتوبر لإعادة تأكيد موقفهم وإظهار التضامن مع الفقراء

وقد تم الكشف عن أحجار تذكارية مماثلة في العديد من البلدان حول العالم، وهي مكان للتجمع لهذا اليوم. ويوجد أحد هذه الحجارة في حديقة مقر الأمم المتحدة، وبالقرب منه تقام سنوياً احتفال رسمي من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك

ووفقا لأذرتاخ، أعلنت الجمعية العامة، بموجب قرارها المعتمد في 22 ديسمبر 1992، يوم 17 أكتوبر يوما دوليا للقضاء على الفقر ودعت جميع الدول إلى تخصيص هذا اليوم للتنفيذ وتعزيزه، اعتمادا على خصوصيات

الاتفاقية البلد، لأنشطة محددة تتعلق بالقضاء على الفقر والفقر

ووفقا للأمم المتحدة، لا يزال أكثر من 700 مليون شخص، أو 10 % من سكان العالم، يعيشون في فقر مدقع اليوم، ويكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحصول على المياه والصرف الصحي. ويعيش معظم الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا.

وعلى الصعيد العالمي، يبلغ معدل الفقر في المناطق الريفية 17.2 في المائة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المعدل في المناطق الحضرية

أدت جائحة كوفيد19- إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لأول مرة منذ جيل. مع وجود 71 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2020 مقارنة بالعام السابق، مثلت أزمة كوفيد19- أكبر انتكاسة في معركة العالم ضد الفقر منذ عقود

وهكذا، فبينما أحرز العالم تقدماً كبيراً في الحد من الفقر المدقع في الفترة من عام 1990 إلى عام 2014، مع انتشال أكثر من مليار شخص من الفقر المدقع، انخفض معدل الفقر العالمي بمتوسط 1.1 نقطة مئوية كل عام، من 37.8 في عام 1990 إلى 11 نقطة مئوية. 0.2 % في عام 2014، تباطأ معدل الحد من الفقر إلى 0.6 نقطة مئوية سنويًا بين عامي 2014 و2019، وهو أبطأ معدل منذ ثلاثة عقود.

وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المتوقع أنه بحلول عام 2030، سيظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع وسيظل 84 مليون طفل خارج المدرسة

## التصدي للفقر في اليمن

قبل تصاعد حدة الصراع المسلح في عام 2015، كانت التنمية في اليمن بحالة متردية. حيث يسكنها حوالي 30 مليون نسمة، احتلت اليمن المرتبة 153 على مؤشر التنمية البشرية، والمرتبة 138 في مؤشر الفقر المدقع، والمرتبة 147 في مؤشر متوسط العمر، والمرتبة 172 في مؤشر التحصيل العلمي، وأتت اليمن ضمن فئة الدخل المتوسط المنخفض في تصنيفات البنك الدولي.

لم تحقق اليمن أياً من الأهداف الإنمائية للألفية ومن المرجح أنها لن تحقق أياً من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 بسبب التأثير العكسي للأزمة المستمرة

**لقد أدى الصراع الدائر إلى مزيد من الانخفاض في وتيرة التنمية وتفاقم الفقر والجوع**

إن آثار الصراع في اليمن مدمرة - حيث قُتل ما يقرب من 250,000 شخص بشكل مباشر بسبب القتال وبشكل غير مباشر بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الغذاء والخدمات الصحية وخدمات البنية التحتية

يمثل الأطفال دون سن الخامسة 60 % من عدد القتلى. إن التأثيرات طويلة المدى للصراع واسعة النطاق وكارثية، ويعتبر الصراع في اليمن ضمن أكثر الصراعات تدميراً منذ نهاية الحرب الباردة.

لقد أدى الصراع بالفعل إلى تراجع التنمية البشرية في اليمن لأكثر من 20 عامًا، وفقًا لقياس مؤشر التنمية البشرية

## معظم سكان اليمن فقراء

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) حول قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن (استنادًا إلى بيانات عام 2021 المقدمة من مسح التنمية البشرية في اليمن الذي أجراه البنك الدولي) إلى أن 82.7 ٪ من الناس كانوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في اليمن. تبلغ شدة الفقر، أو متوسط عدد حالات الحرمان التي يواجهها الفقراء متعددو الأبعاد، 46.7 %. يُعد الحرمان من سنوات التعليم والصرف الصحي من أعلى مستويات الحرمان، حيث يعاني أكثر من 70 % من السكان من الحرمان في كلا المؤشرين

يتكون مسح التنمية البشرية في اليمن (YHDS) 2021 من ستة استبيانات (في التعليم، الصحة العامة، صحة الطفل والأم، الخدمات، مستويات المعيشة، والتوظيف). كما يتضمن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الوطني جوانب

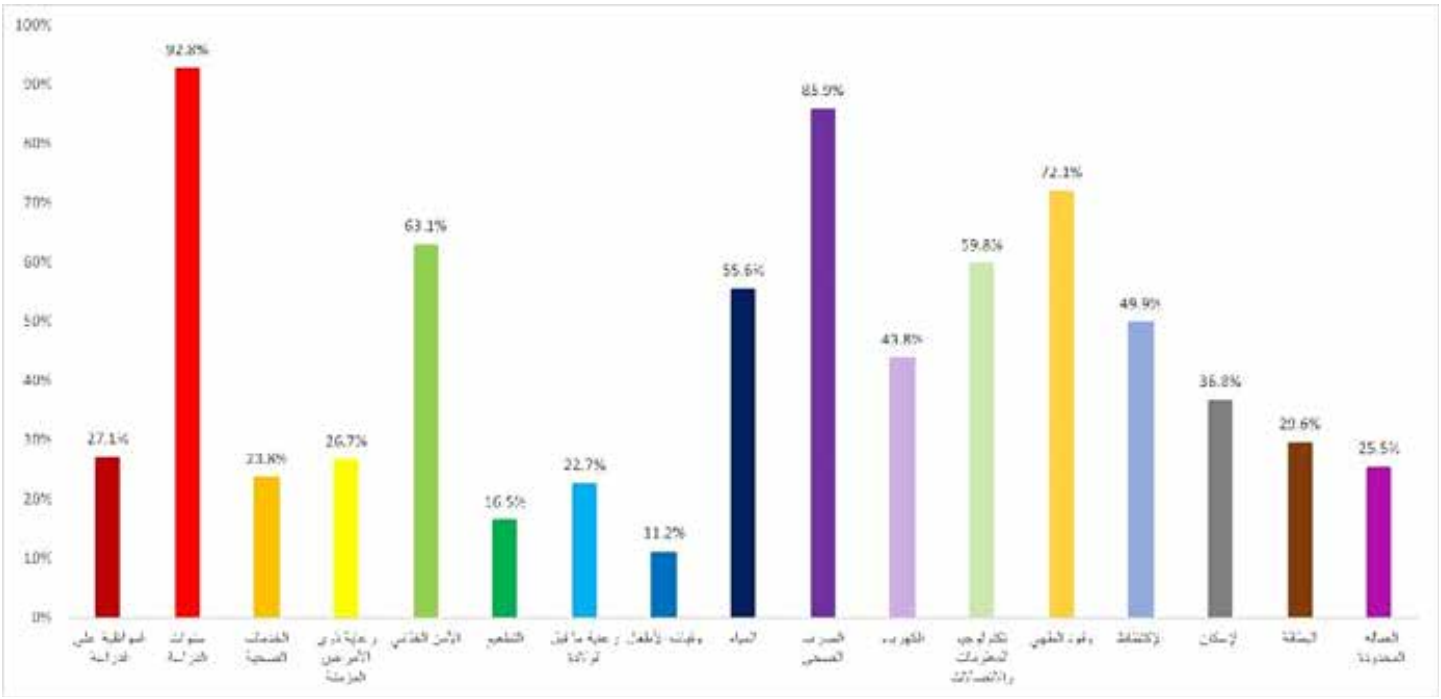


ومؤشرات ترصد الحرمان الذي يعاني منه الأفراد والأسر

**تم حساب المؤشرات على مستوى الأسرة، على افتراض أن جميع أفراد الأسرة يتقاسمون الإنجازات والحرمان بالتساوي.**

تشير النتائج إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في اليمن بلغت 82.7 %. أي أن أكثر من ثمانية من كل عشرة أشخاص في البلاد (في المناطق التي تم جمع الدراسات الاستقصائية فيها) كانوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد

**بلغت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في اليمن 82.7 %.**

بلغت شدة الفقر، أو متوسط عدد حالات الحرمان التي يواجهها الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، 46.7 بالمائة. وهذا يعني أن الشخص الفقير يعاني في المتوسط من أكثر من 45 % من أشكال الحرمان المرجحة.

بلغ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الوطني، وهو نتاج معدل حدوث (النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد) وكثافة (متوسط عدد حالات الحرمان التي يواجهها الفقراء) الفقر متعدد الأبعاد، 0.386؛ ولذلك، فإن الفقراء متعددي الأبعاد يواجهون في المتوسط 38.6 % من جميع أشكال الحرمان المحتملة في اليمن، إذا كان جميع الأفراد فقراء متعددي الأبعاد ومحرومين في جميع المؤشرات

ويميل الفقر إلى الارتفاع في المناطق الريفية (89.4 %) عنه في المناطق الحضرية (68.9 %).

سجلت الضالع والبيضاء أعلى معدلات الفقر متعدد الأبعاد.

ونظراً للعدد الكبير من السكان في محافظة تعز، تشير التقديرات إلى أن 40 % من الفقراء متعددي الأبعاد يعيشون فيها

على المستوى الوطني، تعد سنوات التعليم والصرف الصحي المؤشرين اللذين يتمتعان بأكبر نسب عددية خاضعة للرقابة (النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من الفقر والمحرومين متعددي الأبعاد في كل مؤشر)، حيث يعاني أكثر من 70 ٪ من السكان من الحرمان في هذه المؤشرات ومن الفقر متعدد الأبعاد. ومن حيث النسبة المئوية لمساهمة كل مؤشر من المؤشرات السبعة عشر في المؤشر الوطني للفقر متعدد الأبعاد، فإن أكبر المساهمين في الفقر على مستوى الوطن هي مؤشرات سنوات الدراسة (17.1 %)، يليها وقود الطهي (9.1 %) والصرف الصحي (8.1 %)

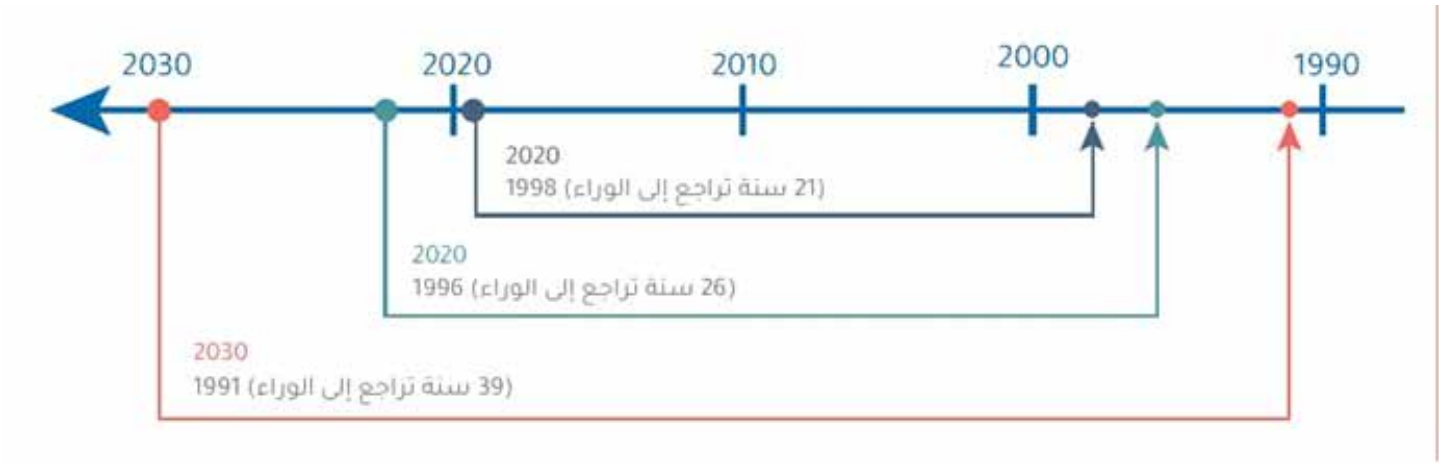


وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسر التي ترأسها نساء تعاني من انخفاض معدل الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال. ومع ذلك، هذه الاختلافات ليست كبيرة

ومن حيث الحالة الاجتماعية لرب الأسرة، أظهرت النتائج أن الأسر التي يكون فيها رب الأسرة مطلقا لديها نسبة أقل من الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بالأسر الأخرى. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأسر التي يتزوج الأب بأكثر من زوجة واحدة لديها مستويات أعلى من الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وتكون شدة فقرهم أعلى

بالإضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة الفقر بين الأشخاص الذين يعيشون في أسر أصغر حجمًا 64.4 %، مقارنة بـ 86.4 % و91.1 % للأشخاص الذين يعيشون في أسر مكونة من خمسة إلى تسعة أفراد أو أكثر

في الأخير، كشفت النتائج أن الأسر التي لديها أفراد من ذوي الإعاقة لديها مستويات أعلى من الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بالأسر التي ليس لديها أفراد من ذوي الإعاقة (86.4 % مقابل 81.2 %)

## الاستنتاجات

كان للصراع الداخلي في اليمن تأثيراً سلبياً على مستويات معيشة الأفراد والأسر في البلاد.

أن البلاد تواجه مستويات عالية من الفقر والحرمان، وأن هناك العديد من التحديات من أجل ضمان الوصول إلى الخدمات والفرص الأساسية

**يُعد الحرمان خلال سنوات الدراسة والصرف الصحي من أعلى مستويات الحرمان، حيث يعاني أكثر من 70 % من السكان من الحرمان في هذه المؤشرات.**

وبالإضافة إلى ذلك، هناك اختلافات مهمة بين المناطق الريفية والحضرية وكذلك بين المحافظات. وهذا يعكس أن بعض المناطق هي الأكثر تأثراً بالنزاع المستمر، وأن هناك مناطق يواجه فيها الناس عوائق أكبر في الوصول إلى الخدمات، أو حيث لا تتوفر الخدمات

## التوصيات

وضع استراتيجية للحد من الفقر بحيث تعالج قضايا عدم القدرة على الوصول الى الخدمات الأساسية، تركز على تحسين الوصول إلى التعليم الجيد والصحة، وزيادة الفرص الاقتصادية

YKB

بنك اليمن والكويت

Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

# تطـورات
# أسعار السلع الغذائية لشهر أكـتـوبــر 2024

## رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

| م | البيان | العملة | الأسبوع 1 | | الأسبوع 2 | | الأسبوع 3 | | الأسبوع 4 | | الأسبوع 5 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | بيع | شراء | بيع | شراء | بيع | شراء | بيع | شراء | بيع |
| | سعر الصرف | دولار | 1918 | 1933 | 2002 | 2015 | 2005 | 2018 | 2034 | 2043 | | |
| | | سعودي | 503 | 506 | 525 | 527 | 525 | 527 | 532 | 534 | | |
| | أولا: السلع الأساسية | | | | | | | | | | | |
| 01 | كيس القمح | 50 | | 37000 | | 37000 | | 39000 | | 39000 | | |
| 02 | دقيق السنابل ابيض | 50 | | 43000 | | 43000 | | 45000 | | 45000 | | |
| 03 | أرز الفخامة | 40 | | 104000 | | 104000 | | 105000 | | 105000 | | |
| 04 | سكر برازيلي | 50 | | 75000 | | 75000 | | 75000 | | 75000 | | |
| 05 | زيت الطبخ | 8 لتر | | 20000 | | 20000 | | 22000 | | 22000 | | |
| 06 | علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3 | 0.4 | | 12000 | | 13500 | | 13500 | | 13500 | | |
| | ثانيا: السلع المكملة | | | | | | | | | | | |
| 07 | الحليب المجفف دانو كامل الدسم | 2.25 | | 37000 | | 38000 | | 38000 | | 38000 | | |
| 08 | شاي الكبوس | 1 | | 13000 | | 13000 | | 13000 | | 13000 | | |
| 09 | الفاصوليا الحمراء | 1 | | 3500 | | 3500 | | 3500 | | 3500 | | |
| 10 | الفاصوليا البيضاء | 1 | | 2200 | | 2200 | | 2200 | | 2200 | | |
| 11 | العدس الأصفر | 1 | | 2500 | | 2500 | | 2500 | | 2500 | | |
| 12 | معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم | كرتون | | 6500 | | 6500 | | 6500 | | 6500 | | |
| 13 | مكرونة المائدة( جرام) | 400 | | 990 | | 1200 | | 1200 | | 1200 | | |
| | ثالثا: الفواكه | | | | | | | | | | | |
| 14 | التفاح | 1 | | 3500 | | 4000 | | 4000 | | 4000 | | |
| 15 | البرتقال | 1 | | 3500 | | 3500 | | 3500 | | 3500 | | |
| 16 | الموز | 1 | | 1000 | | 1500 | | 1500 | | 1500 | | |
| 17 | التمور | 1 | | 2500 | | 2500 | | 2500 | | 2500 | | |
| | رابعا: الخضروات | | | | | | | | | | | |
| 18 | البطاطس | 1 | | 2000 | | 2000 | | 2000 | | 2000 | | |
| 19 | البصل الجاف | 1 | | 2500 | | 2500 | | 2500 | | 2000 | | |
| 20 | الباذنجان | 1 | | 1500 | | 1500 | | 1500 | | 1500 | | |
| 21 | الطماطم | 1 | | 3000 | | 3000 | | 3000 | | 2000 | | |
| 22 | الباميا | 1 | | 3000 | | 3000 | | 3000 | | 3000 | | |
| | خامسا: اللحوم ومشتقاتها | | | | | | | | | | | |
| 23 | لحم الغنم بلدي | 1 | | 15000 | | 15000 | | 15000 | | 15000 | | |
| 24 | الدجاج الحي | 1 | | 8000 | | 7000 | | 7000 | | 7000 | | |
| 25 | الدجاج المجمد ساديا | 1 | | 7500 | | 7500 | | 7500 | | 7500 | | |
| 26 | طبق البيض | 1 | | 5500 | | 5500 | | 5500 | | 5500 | | |
| | سادسا: الأسماك | | | | | | | | | | | |
| 27 | الثمد | 1 | | 10000 | | 8000 | | 7000 | | 8000 | | |
| 28 | الديرك | 1 | | 24000 | | 20000 | | 24000 | | 24000 | | |
| 29 | السخلة | 1 | | 20000 | | 20000 | | 20000 | | 20000 | | |

# تحليل اسعار السلع لشهر أكتوبر 2024م

محمد ابوبكر سالم الاحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

## سعر صرف الريال مقابل الدولار:

بدأ الاسبوع الاول من شهر أكتوبر بسعر صرف الدولار 1933 ريال (بيع) وانتهاء آخر اسبوع من شهر سبتمبر 2043 ريال بزيادة قدرها 101 ريال وبنسبة 6%، عن بداية الشهر وهذا مؤشر على تدهور العملة المحلية في هذا الشهر بشكل ملحوظ، وبطبيعة الحال سينعكس هذا التدهور على أسعار السلع المستوردة المرتبطة بالعملة الصعبة في فاتورة المشتريات من الخارج

## السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة شهدت معظم السلع ارتفاعا لأسعارها وهذي نتيجة طبيعية بسبب تدهور سعر العملة المحلية بأكثر من 6% من قيمتها خلال شهر أكتوبر الحالي

حيث ارتفع كيس الدقيق 50 كيلو من 43 ألف إلى 45 ألف، وأرز الفخامة 40 كيلو من 104 ألف إلى 105 ألف، وزيت الطبخ 8 لتر من 20 ألف إلى 22 ألف، وحليب الأطفال بيبلاك 3 من 12 ألف إلى 13.5 ألف ريال.

## السلع المكملة:

أيضًا قائمة السلع المكملة شهدت ارتفاعًا في أسعارها حيث ارتفعت علبة حليب الدانو 1.8 كيلو من 37 ألف إلى 38 ألف ريال، وكيس مكرونة المائدة 400 جرام ارتفع من 1 ألف ريال إلى 1.2 ألف ريال

## الفواكه والخضار:

شهدت اسعار الخضار والفواكه تراجعا في نهاية شهر أكتوبر خصوصًا وهي قد بلغت مستويات قياسية في بعض اصنافها بداية الشهر، مثل الطماطم فقد كانت بداية الشهر سعر الكيلو 3 ألف ريال ولكن في نهاية الشهر انخفض إلى 2 ألف ريال، وكذلك البصل فقد انخفض من 2.5 ألف إلى 2 ألف ريال للكيلو الواحد

## اللحوم والاسماك:

اللحوم ولأسماك شهدت استقرارا في أسعارها عدا سعر كيلو الثمد والدجاج الحي متوسطة الحجم، حيث انخفض سعر الكيلو الثمد في هذا الشهر بشكل ملحوظ فقد انخفض من 10 ألف إلى 8 ألف ريال، والدجاج الحي انخفض من 8 ألف ريال إلى 7 ألف ريال، بينما بقية الأصناف لم يحدث فيها تغيرًا ملحوظ

# الإنقاذ الاقتصادي.. الطريق المسدود!

د. احمد مبارك بشبر
باحث اقتصادي

**كلما اردت ان اخرج لطريق، أجد الطريق مغلقاً، وكل وسائل الوصول معلقة،**
**الكل يترقب النهاية ولا نهاية للنفق....**
**ما يجعل الجمع في هذا الظلا م صابراً، ضوء يأتي من بعيد، لا يصل اليه أحد،**
**الا ان الصبر الطويل جعل التقسيم واضح،**
**ففي كل زاوية، يترأس قائد،**
**وكل يدعي ان الزاوية التي يسير اليها تصل بهم الى الأمان،**
**ولا امان في الظلا م، والصمت ساد المكان،**
**عندما قال أحدهم: هذه طريق الإنقاذ! ...**
**تجمع الخلق عليه لم يجدوا امامهم الا جدار... والطريق مسدود!**

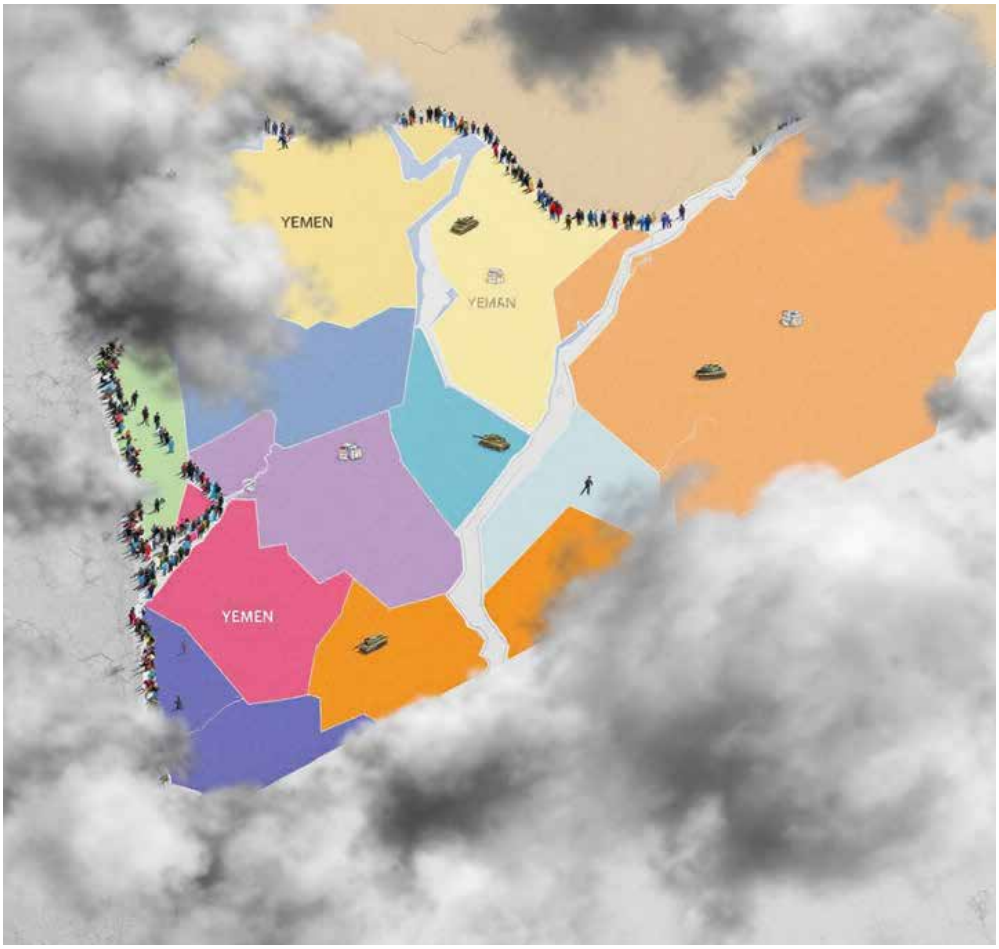


ما سبق خلاصة الخلاصة للوضع المعقد في اليمن، وفي دول تعيش ذات الوضع، تحت مظلة انقسام سياسي واسع، وتدخل لا محدود من الخارج، وغياب الرؤية والقدرة على تحقيق أي شيء، أي شيء يذكر!

تسقط العملة سقوطها المتتالي وكما يبدو انها لن تتوقف عند سقف 2500 ري لكل $، بل تترفع لتصل الى ابعد من ذلك دون تغيير في مشهد،

## وماذا بعد؟!

تأتي الحكومة بخطة سمتها خطة الإنقاذ الاقتصادي، موجهات لدعم العملة الوطنية، شملت كما تم الإشارة في العنوان الى عدد من الموجهات الرئيسية، وتبدو من مطلعها انها غير قابلة للتطبيق، الا انها تصلح للتصفيق،

دعني استعرض الموجهات والتي يمكن تقسيمها في 3 عناوين رئيسية:

| # | الموجه العام | الموجهات في الخطة |
|---|---|---|
| 1 | مراقبة وضبط العرض النقدي والأسواق: | 1. السيطرة على العرض النقدي.<br>2. تفعيل أجهزة الضبط وردع المضاربين بالعملات.<br>3. دعم الإجراءات القانونية للبنك المركزي.<br>4. الرقابة الصارمة على أسعار الخدمات والسلع الأساسية. |
| 2 | تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات: | 5. ترشيد فاتورة الاستيراد.<br>6. تشجيع الإنتاج الزراعي وحماية الصناعات الوطنية. |
| 3 | مكافحة الفساد وضمان استقرار النظام المالي: | 7. مكافحة الفساد والتهريب بكافة أشكاله.<br>8. الحد من تداعيات الانقسام النقدي الذي فرضته ميليشيا الحوثي.<br>9. تعزيز كفاءة إدارة المالية العامة والسياسة النقدية. |

• دعوني اضع بعض الملاحظات على الموجهات التسع السابقة:

**1.** قد نقول انها إجراءات متأخرة بعد تفاقم الأزمة، فهل يصلح فيها القول ان تأتي متأخراً خيراً من ان لا تأتي، قد يكون ذلك صحيح ان تم استيعاب المتغيرات والتحديات التي استجدت بعد ا لتأ خير

**2.** تبدو عامة بشكل كبير وغير مصحوبة بما يدعم تطبيقها او حتى جدول زمني ليتم التحقق من قدرة القيادة السياسية والحكومة على تنفيذها، وهل هناك اهداف منبثقة من تلك الموجهات؟!

**3.** الموجهات تعتمد بشكل كبير على فاعلية وقدرة أجهزة الرقابة وأجهزة الضبط، مع اخذ العلم ان الحكومة لم تتمكن من تفعيل قدرات أجهزة المحاسبة ، فكيف باستنادها الى موجهات قوامها أجهزة رقابية فاعلة وأجهزة ضبط حازمة وغير مفككة ، مع وضع أمني معقد في اليمن عموماً ولدى الحكومة الشرعية خصوصاً وعدم قدرتها على توحيد الإدارة الأمنية حتى كتابة هذا المقال،

**4.** وان جئنا للمضاربة، ما يقوم به البنك المركزي لعرض العملة قبل نهاية كل شهر لتوفير سيولة من الريال اليمني من اجل سداد التزامات الحكومة من مرتبات وغيرها، يمثل في ذاته مشكلة المضاربة في السوق النقدي، فما يقوم به البنك المركزي بعرض الدولار للمنافسة والبيع لشراء الريال اليمني لتعويض الفاقد، له عدة آثار سلبية، من ابرزها

**4.1.** تفاقم الأزمات النقدية بدلاً من معالجتها، فالاعتماد على بيع الدولار لتعويض الفاقد النقدي يعتبر حلاً قصير الأجل وغير مستدام، والإجراء لا يوفر استقراراً حقيقاً و لا يعالج الأسباب الأساسية للتدهور، مثل العجز في الميزانية، أو ضعف الإنتاج المحلي، أو عدم استقرار السياسة ا لنقد ية

**4.2** . فهل يمتلك البنك خيارات أخرى لاستعادة المنظومة البنكية؟، وفي ظل الظروف الاستثنائية هل قام المركزي، او الحكومة بوضع استراتيجية طويلة الأجل تضمن استعادة نشاط المنظومة المصرفية وثقة الناس بها ، او تعزيز الإنتاج المحلي، او تحسين ميزان المدفوعات، او زيادة التدفقات النقدية من خلال الصادرات والاستثمارات الأجنبية؟

**4.3.** هل فكر المركزي والحكومة بآلية للعمل في الوضع الاستثنائي والاستفادة من الأدوات الممكنة ام كل المتاح هو الحلول المؤقتة؟

**5.** بدون وجود نظام فعّال لإدارة ومراقبة الفساد، فإن جهود مكافحة الفساد قد تكون محدودة، ولا يمكن لحكومة كبيرة العدد من النواب والوكلاء والعاملين عليها، وفي وضع استثنائي من إدارة ملف معقد في غياب أجهزة الرقابة وتفعيل القضاء وتوحيد الجهاز الأمني، لذا يجب أن تعمل الأجهزة الأمنية بالتكامل مع الأجهزة القضائية فهل تمتلك الحكومة القرار والإرادة؟

**6.** التحكم في فاتورة الاستيراد دون دراسة فعلية لواقع اليمن، في ظل ارتفاع كلفة الإنتاج المحلي بشكل مخيف، وبيئة اعمال غير محفزة، وفي ظل انعدام القدرة على توفير البدائل للتحديات التي تواجه بيئة الاعمال، ولضعف البنية التحتية، وو.. كل ذلك واضافة اليها عدم دراسة تأثير ذلك على حاجة الناس من السلع الأساسية من جهة أخرى، وان الصناعة في اليمن تعتمد على **90%** من مدخلاتها مستوردة، فكيف سيتم معالجة هذا الامر وفي كم من الزمن؟، ومن سيحكم المنافذ البحرية والجوية والبرية لليمن؟ وما الحوافز التي ستقدم لتفعيل الصناعة الوطنية وتوسيعها؟، وهل

يشمل ذلك متطلبات البنية التحتية واستعادة المنظومة المصرفية لعافيتها؟، كل ذلك مع التأكيد اننا في سوق غير مستقر وفي حرب غير محددة النهاية!

7. الانقسام النقدي بين مناطق سيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها ومناطق سيطرة حكومة صنعاء ، نتحدث عن الامر الأكثر تعقيدا في كل الموجهات ، لا يتطلب ذلك موجه بل خطة شاملة للحد من تأثيره قد يشمل ذلك ما سبق الإشارة اليه في مقال سابق عن البحث عن آلية لتوحيد القرار البنك المركزي في ظل انقسام الإدارة بين صنعاء وعدن، والهدف الأساسي مصلحة الوطن والمواطن وليس مصالح خاصة

8. تعزيز كفاءة إدارة المالية العامة والسياسة النقدية ، يجب ان يصحب بتحول رقمي شامل للنظام المالي في اليمن، لتقليل التكاليف والفساد، وتحسين الكفاءة العامة، وهذا يتطلب وجود بنية رقمية عالية الأداء، فما نراه لا يؤكد ذلك اذا كانت وزارة الاتصالات هربت من إيجاد حل لمشكلة الانترنت وخدمات الاتصالات في المناطق المحررة باللجوء الى خدمة خارجية (ستارلينك) لا يمكن السيطرة عليها ولا يمكن الاستفادة منها فعلياً في بناء منظومة رقمية للحكومة، فهي منظومة بدون رقابة حكومية ولا يوجد صورة واضحة ما الفائدة المالية التي ستعود للحكومة من هكذا تحرك ، يعبر عن غياب الرؤية والرؤية.

9. تفتقر الحكومة إلى التنسيق الفعّال بين المؤسسات المختلفة في إطار الحكومة نفسها، فكيف تفعل بالسيطرة على ما لا تسيطر عليه

10. تفكك المنظومة الاقتصادية في المناطق المحررة، ورفض بعض المحافظات ترحيل الإيرادات العامة إلى البنك المركزي، وتشرذم مصادر الإيرادات للحكومة وتغول المجموعات المالية الجديدة على قدرة الحكومة وقدرة المركزي.

11. تتجاهل الحكومة انها في وضع استثنائي وهذا اكرره، واليمن تحت البند السابع ، والسلطة الحكومية غير مكتملة بنفوذ اطراف خارجية على رأس القائمة التحالف العربي بقيادة السعودية والامارات، وسفراء الدول الصديقة لليمن على رأسها أمريكا وبريطانيا، اين دورهم في هذه الخطة ؟ وما علاقتهم بتنفيذها؟، هؤلاء الأطراف ليسوا مجرد سفراء بل اوصياء في دعم الشرعية اليمنية، فلماذا يغيب دورهم في انقاذ الاقتصاد اليمني؟، فلا يمكن التحرك دون إشراكهم بفاعلية وكل الأطراف الداعمة، قد يشمل ذلك تقديم الدعم المالي والفني وتسهيل الإجراءات اللازمة لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام

كأننا امام الموجهات التي نقرأها عاجز يرسل موجهات لمجموعة من العجزة، لا اريد ان اضيف المزيد فالوضع في اليمن معقد للغاية، لا تكفيه معاناة الانقسام السياسي العميق والصراع المستمر على عدة جبهات، بما يشمل ذلك داخل الحكومة الشرعية ذاتها، التي تعاني من انقسامات داخلية متعد د ة

غيوم ضبابية، في مساء مظلم، فكيف الحل؟

• دعوني اضع افتراضاً، قد يكون مفيداً، لكنه اولي لان من يمتلك المعلومات والقرار هي الحكومة، لا ا نا :

| المحور | المتطلب |
|---|---|
| الشفافية والمساءلة | 1. تفعيل هيئات الرقابة واعطاءها استقلاليتها الكاملة وعدم خضوعها لأي جهة حكومية، يمكن الاستفادة من دعم الدول الحليفة لضمان الحيادية<br>2. تعزيز الشفافية من خلال رقمنة عمليات المشتريات الحكومية ووضعها على منصات مفتوحة للعموم للمراجعة والمساءلة. (وهذا يتطلب تحول رقمي شامل، بمتطلباته الفنية والتقنية والمالية) فمن سيدفع الفاتورة. (الرقمنة تسهم في تقليل الإجراءات والخطوات بما يساعد على تقليل الفساد.)<br>3. يمكن إنشاء حوافز للمنظومة المصرفية والمؤسسات المالية والتجار لضبط الأنشطة النقدية بشكل ذاتي، مثل الحوافز الضريبية والتسهيلات الائتمانية |
| تعزيز الكفاءة المالية | 4. العمل على الوصول إلى اتفاقات مؤقتة أو جزئية حول السياسات النقدية بين ادارتي البنك المركزي في عدن وصنعاء وبما يسهم في الوصول الى التعامل مع العملة الوطنية بشكل موحد لتجنب الانهيار الكامل<br>5. العمل مع المؤسسات المالية الدولية لتحديد سقوف لطباعة النقود والسيطرة على التضخم، مع توفير دعم الدول الحليفة لتعويض الفجوة في السيولة<br>6. قد يتطلب ذلك إنشاء صندوق مركزي لإدارة العملات الأجنبية يشرف عليه خبراء محليون ودوليون من الأطراف الداعمة لضمان استخدام العملات الأجنبية بشكل أمثل لدعم الاحتياجات الأساسية، ويتم دعم الصندوق وتمويله من الداعمين للشرعية اليمنية.<br>7. كحل مؤقت للحد من الانقسام النقدي، يمكن التفكير في إطلاق عملة جديدة متوافق عليها، قد تكون (عملة بلاستيكية) بالإضافة الى عملة رقمية تُدار بشكل مشترك عبر لجنة او آلية بين ادارتي البنك المركزي، وقد تكون العملة الرقمية اسرع في الاطلاق لكن قد تواجه صعوبات في البنية التحتية لكنها خيار مناسب للسيطرة والحد من وضع العملة الورقية وتوافرها.<br>8. الوصول إلى اتفاق بين الحكومة الشرعية وحكومة صنعاء لتوحيد الإطار القانوني الذي ينظم عمل البنك المركزي، بما يضمن حماية النظام المالي في البلاد، و تعزيز استقلالية البنك المركزي عن التدخلات السياسية لضمان فعالية دوره.<br>9. يتوقع أن تكون الورقة الأمنية مدعومة من الأجهزة القضائية والنيابية، لضمان أن جميع التدخلات تتم في إطار القانون وبشكل منظم<br>10. تحسين نظم الإدارة المالية العامة من خلال التحول الرقمي الكامل، بما يشمل إعداد الموازنات، وتحسين الكفاءة في جمع الإيرادات وإنفاقها، ويعود بنا هذا المطلب الى الحاجة الى وجود بنية رقمية قوية ودور فاعل للداعمين الدوليين. |
| تعزيز بيئة الاعمال والإنتاج المحلي | 11. وضع قائمة بالأولويات للاستيراد تشمل السلع الأساسية فقط، مع فرض قيود على السلع الكمالية، وذلك لضمان استقرار الأسعار ومنع المضاربة<br>12. توفير حوافز ضريبية ودعم مالي للقطاع الخاص الجمعيات الزراعية وللمزارعين بخطة مركزية وموجهة لتحفيز الزراعة الصناعية او الزراعة للتصدير او أي موجه يتشارك فيه القطاع الخاص والغرف التجارية والتعاونيات والحكومة من خلال الزراعة والتجارة، يمكن تحويل ذلك الى برامج تحسين الإنتاجية في الزراعة والصناعة، بهدف الحد والتقليل من الاعتماد على الواردات وزيادة فرص العمل بدعم الدول الحليفة والمجتمع الدولية<br>13. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لإدارة بعض الخدمات العامة وتحسين جودتها، مثل الكهرباء والمياه، تحت إشراف حكومي لضمان الجودة وعدم الانحياز عن الخدمة العامة |

ارجو ان يكون نقدي (ليس من النقد الفلوس، بل من النقد أي التمييز بين الغث والسمين) في موقع الاهتمام، وهدفي التوصيات لا الذم، نرجو لهذه البلد الوصول الى الطريق، طريق الأمان والخروج من متاهتها الطويلة التي اجهدت الناس كل الجهد، ولم يعد في المتسع بقية ان كان للوطن محب.

# دور المشروعات القومية في تحقيق التنمية المستدامة: «مصر أنموذجًا»

## أطروحة لنيل درجة الدكتوراه للباحث ياسر اليافعي

■ منحت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن الباحث ياسر عبدالحميد الزهر اليافعي درجة الدكتوراه بامتياز عن أطروحته التي ناقشها بعنوان «دور المشروعات القومية في تحقيق التنمية المستدامة: مصر أنموذجًا»

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على رؤية مصر 2030م ودور المشروعات القومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تناول الباحث في رسالته المشروعات القومية التي أطلقتها مصر منذ عام 2015، موضحًا كيف ساهمت هذه المشروعات في دعم تحقيق الأهداف التنموية

كما ركزت الدراسة على الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها مصر وتأثيرها المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، مشيرةً إلى التحديات التي واجهت تنفيذ رؤية مصر 2030، من أبرزها جائحة كورونا وحرب روسيا وأوكرانيا

وقد استعرض الباحث واقع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة الممتدة من 2010م إلى 2022م، مسلطًا الضوء على أبرز الإنجازات والتحديات التي رافقت هذه التجربة الفريدة

وتطرق الباحث في دراسته إلى أهمية الاستفادة من التجربة المصرية في اليمن لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، مشيرًا إلى أن اعتماد اليمن على مشروعات قومية مشابهة قد يسهم في تعزيز التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها ا لبلا د

### أولًا فكرة الدراسة وتحديد الفجوة العلمية:

رغم الاهتمام الواسع بتجارب اقتصادية عالمية مثل شرق آسيا والصين، إلا أن التجربة المصرية الحديثة في التنمية المستدامة لم تحظَ بالدراسات الكافية التي تستقصي أبعادها وتحدياتها

ورغم الأزمات التي واجهتها مصر منذ 2011، إلا أنها أطلقت "رؤية مصر 2030" التي تضمنت مشروعات قومية وإصلاحات اقتصادية، وهو نموذج عملي لتحقيق التنمية المستدامة، لكنه لم يُدرس بعمق كافٍ. ودراسة هذه التجربة قد تقدم نموذجاً مفيداً للدول العربية الأخرى التي تواجه تحديات مشابهة، مثل اليمن، وتساهم في تحسين أوضاعها

### ■ مشكلة الدراسة:

لذا تم تحديد الرسالة بالاتي:

تم إيجاز صياغة مشكلة الدراسة، على النحو الآتي:

ما المفاهيم الاساسية المرتبطة بمتغيرات الدراسة؟

- ما دور المشروعات القومية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ؟

## أهمية الدراسة:

### أولًا: الأهمية العلمية:

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس أحد المفاهيم الحديثة والتي باتت تُمثل شاغلًا مهمًا في خطط التنمية على مستوى الدول، وهي مفهوم المشروعات القومية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، خاصة مع التوسع في المشروعات القومية على مستوى الدولة المصرية في إطار رؤية مصر 2030م
- تأتي أهمية الدراسة أيضًا من نقص الدراسات، على حد علم الباحث، التي درست دور المشروعات القومية وأهميتها في تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في مصر بما يحقق التنمية المستدامة

### ثانيًا: الأهمية العملية:

- التعرف إلى واقع المشروعات القومية في مصر وإبراز أهميتها في رؤية مصر 2030م
- تسليط أنظار صانعي القرار بجمهورية مصر العربية والمجتمعات العربية إلى تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما قد يسهم في الحد من هذه العقبات
- التوصل إلى مجموعة من التوصيات من نتائج الدراسة لتفعيل دور المشروعات القومية في جمهورية مصر العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يحقق رؤية مصر 2030م
- الاستفادة من تجارب وخبرات الدولة المصرية، في تفعيل دور المشاريع القومية وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منها بما يعزز أهمية الاعتماد على هذه المشروعات للنهوض باقتصاد بلد نا

## أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد دور المشروعات القومية في تحقيق أهداف التنمية ا لمستد ا مة
- تسليط الضوء على رؤية مصر 2030م وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.
- بحث واقع جهود تحقيق التنمية المستدامة بجمهورية مصر ا لعر بية
- تسليط الضوء على الإصلاحات الاقتصادية في مصر، والتحديات التي تواجه تنفيذ رؤية مصر 2030م
- دراسة واقع التنمية المستدامة في جمهورية مصر
- الكشف عن درجة وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين المشروعات القومية وجهود تحقيق التنمية المستدامة بجمهورية مصر ا لعر بية
- الوصول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في الاقتصاد ا ليمني

## منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بتقديم إطار نظري عن مفهوم المشروعات القومية وتطورها في مصر، ومفهوم التنمية المستدامة وأهم مبادئها. بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي باستعراض واقع المشروعات القومية في مصر وتحليل المؤشرات الاقتصادية، التي تدلُّ على درجة إسهام تلك المشروعات في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة مثل إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل وفي تحسين مؤشرات التنمية المستدامة في مصر

## نموذج الدراسة:

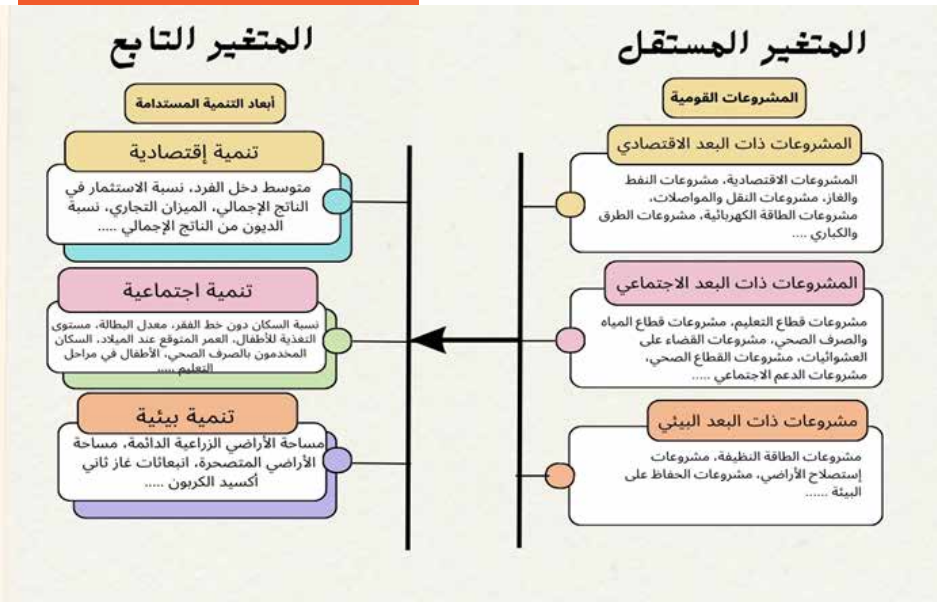


## فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المشروعات القومية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المشروعات القومية وزيادة التنمية الاجتماعية

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المشروعات القومية وتعزيز التنمية البيئية والحفاظ عليها

## أهم نتائج الدراسة:

- أظهرت نتائج الدراسة أن المشروعات القومية تعزز التنمية المستدامة بشكل بارز

- تؤكد نتائج الدراسة أهمية التنمية المستدامة للدول؛ إذ تُعدُّ التنمية المستدامة أساسية لضمان استمرارية النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية

- تشير الدراسة إلى أن مصر نفذت مشروعات قومية متعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما أسهم بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة.

- توضح الدراسة أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته مصر في مؤشرات التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، فلا تزال تواجه تحديات في تحقيق الهدف الأول منها، وهو القضاء على الفقر، نتيجة لتأثيرات التضخم الناجم عن تراجع سعر الجنيه المصري

## التوصيات:

- توصي الدراسة بزيادة تنفيذ المشروعات القومية التي تعزز التنمية الاقتصادية، مع التركيز على القطاعات التي تدعم النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل

- تُوصي الدراسة بتعزيز المشاريع الاجتماعية والتركيز على تطوير الخدمات الصحية والتعليمية

وتحسين جودة الحياة للمواطنين في مصر، والتوسع في مشروع تكافل وكرامة، بما يعمل على تقليل الفجوات الاجتماعية وتحقيق التوازن في المجتمع

- يجب تعزيز الجهود لتنفيذ المشاريع البيئية والمحافظة على البيئة في مصر، بتعزيز الوعي البيئي وتطبيق الممارسات البيئية المستدامة في المشاريع القومية جميعًا، والعمل على حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي

- توصي الدراسة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لمحاربة الفقر والجوع لتحسين مؤشرات التنمية المستدامة، وتوفير الدعم الفني والتمويل للشباب والمجتمعات الفقيرة لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام

وفيما يخص الاستفادة من التجربة المصرية في اليمن

- يوصي الباحث بأن تضع الحكومة اليمنية رؤية واضحة لوقف التدهور الحاصل بسبب الحرب، مع التركيز على إعادة بناء البنية التحتية، توفير الخدمات الأساسية، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي

- كما ينبغي وضع رؤية مستقبلية واضحة ومحددة بالزمن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تشمل خططًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحديد الأهداف والمؤشرات الزمنية لتحقيقها

## توزعت الدراسة على ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول ويحوي على الجانب النظري للدراسة، حيث تناول مفاهيم الدراسة الأساسية، المشروعات القومية، والتنمية المستدامة، ورؤية مصر 2030.

والفصل الثاني في المبحث الأول منه تناول الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية المستدامة في مصر، والتحديات التي واجهتها الإصلاحات الاقتصادية مثل تفشي فيروس كوفيد 19 وحرب روسيا أوكرانيا، كما استعرض المشروعات القومية التي تم تنفيذها في مصر في الفترة من 2015 2022-م

والفصل الثالث تناول في المبحث الأول منه أثر المشروعات القومية في تحقيق التنمية المستدامة، والمبحث الثاني قراءة في واقع التنمية المستدامة في مصر للفترة من 2010-2022م، والمبحث الثالث فخصص لاختبار فروض الدراسة المشتقة من التصور النظري، وعرض نتائج تقدير علاقة المشروعات القومية بالتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

من أوراق عمل ورش الرابطة

# الآثار الاقتصادية لعجز الموارد في اليمن

إعداد:
د. م سامي محمد قاسم
كلية الاقتصاد والعلم السياسية - عدن

## مقدمة:

تعاني اليمن من صراع عسكري وسياسي اثر في حياه المواطنين

فقد ادى الصراع السياسي والعسكري الى تأثيرات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وخلال السنوات الأخيرة من الحرب تحول الصراع من عسكري سياسي الى اقتصادي واصبحت النتائج كارثية على المواطنين نتيجة للصراع الاقتصادي على الموارد وعلى ادارة الجوانب الاقتصادية المالية والنقدية في البلد

إن عجز الموارد في اليمن له تبعات اقتصادية خطيرة يتأثر بها الكثير من سكان هذا البلد الذي يبلغ نسبه الفقر فيه اكثر من 80%، مع اتساع عجز الموارد الذي يتضمن عجز في الموازنة العامة للدولة وعجز في الميزان التجاري وهو ما يسبب خلل في المنظومة الاقتصادية وتسارع معدلات الانهيار الاقتصادي وارتفاع مستويات التضخم وانهيار لقيمه العملة المحلية وغيرها من الاثار الاقتصادية الكارثية، كل ذلك سنحاول توضيحه بشكل ملخص في هذه الورقة النقاشية

## تعريف العجز في الموارد:

يعرف العجز في الموارد (العجز المزدوج في الموارد) بأنه العجز في الموازنة العامة (زيادة الانفاق العام على الايرادات العامة) مصاحبا بعجز في الحساب الجاري نتيجة للعجز في الميزان التجاري (زيادة الاستيراد على التصدير)

## تعريف الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة بانها الخطة المالية للدولة التي تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وايراداتها خلال العام القادم، وهي ايضا تشير الى متطلبات تحقيق خطه الدولة ا لتنمو ية .

فالموازنة تعتبر بمثابه البرنامج المالي للخطة التي تعمل بها الدولة عن سنه ماليه مقبله من اجل تحقيق اهداف محدده في اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

## أهمية الموازنة العامة

تتمحور اهميه الموازنة العامة للدول في عده نقاط اهمها:

### 1- ادارة الموارد وتخصيصها:

حيث تعتبر الموازنة اداه تخطيط لتحديد كيفيه تخصيص الموارد المحددة من خلال التوقع التنبؤ بالتكاليف المختلفة للأنشطة والبنود التنفيذية

## 2- التوجه والتخطيط ورسم الاطار العام:

حيث تقدم الموازنة الدقيقة توجيها شاملا للاطار المالي المتوقع للفترة القادمة مع توقع للتغيرات النقدية واليات حشد الايرادات وكيفيه صرف المصروفات.

## 3- اليه لتنفيذ عمليات الرقابة والتتبع للأجهزة المنفذة (السلطة التنفيذية)

## ■ أهداف الموازنة العامة

هناك اهداف اقتصاديه واجتماعيه للموازنة العامة فهي تعبير مالي عن خطط الحكومة للعام المالي القادم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية، وبالتالي هي تهدف لتحقيق الاهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار للمجتمع وفقا لأهداف الحكومة العامة

## ■ العجز في الموازنة:

العجز في الموازنة يحدث عندما تزيد النفقات العامة عن الايرادات العامة

وتؤثر مشكله العجز في الموازنة العامة للدولة على الاقتصاد بشكل كامل حيث تصيب كافة المجالات سواء الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية وفي ظل احتياجات بشرية متزايدة

تعتبر السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية التي لها انعكاسات على النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء ويعتبر جانب الانفاق العام صاحب تأثير كبير على النشاط الاقتصادي باعتباره مكونا رئيسيا في الطلب الكلي الذي هو احد محددات النمو والاقتصادي فعجز الموازنة يؤثر في ارتفاع التضخم الذي يعرقل بدوره النمو الاقتصادي طويل الاجل

## نظرة عامة لخطة الانفاق العامة للدولة للعام 2024 :

وفقا لخطة الانفاق للموازنة العامة للدولة للعام 2024 فقد قدرت الموارد العامة للدولة المتوقعة للعام 2024 بمبلغ (2,485,359,306,046) ريال يمني — فقط/ اثنين تريليون واربعمائة وخمسة وثمانون مليار وثلاثمائة وتسعة وخمسون مليون ريال وثلاثمائة وستة الف وستة واربعون ريالا لا غير (اي ما يعادل (1,304,650,554) دولار - مليار وثلاثمائة واربعة مليون وستمائة وخمسين الف وخمسمائة واربعة وخمسين دولار امريكي — (بسعر صرف $1= 1905 YR)

بينما قدرت الاستخدامات العامة المتوقعة للعام نفسه (3,264,525,986,127) ريال فقط/ ثلاثة تريليون ومئتان واربعة وستون مليار وخمسمائة وخمسة وعشرون مليون وتسعمائة وستة وثمانون الف ومائة وسبعة وعشرون ريال لا غير اي ما يعادل (1,713,661,934) دولار — مليار وسبعمائة وثلاثة عشر مليون وستمائة وواحد وستين وتسعمائة واربعة وثلاثين دولار امريكي.

أي أن العجز المقدر بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023 قدر بمبلغ (779,166,680,081) ريال فقط — سبعمائة وتسعة وسبعون مليار ومائة وستة وستون مليون وستمائة وثمانون الف وواحد وثمانون ريالا لا غير ما يعادل ($409,011,380) / اربعمائة وتسعة مليون واحدى عشر الف وثلاثمائة وثمانين دولارا امريكيا، وبنسبة عجز 23.8% من حجم الموازنة اي أن عجز الموازنة يقترب من ربع الموازنة العامة للدولة

بلغت حجم المنح ضمن الايرادات العامة للدولة للعام نفسه (1,083,460,000,000) ريال/ تريليون وثلاثة وثمانين مليار واربعمائة وستين مليون ريال اي ما يعادل $568,745,406 /خمسمائة وثمانية وستين مليون وسبعمائة وخمسة واربعمائة وستة دولار امريكي وبنسبة 43,5% من حجم الايرادات و33% من حجم الموازنة العامة لنفس العام

## ■ عجز الميزان التجاري اليمني:

يعد اليمن من أكثر الدول المعتمدة على الاستيراد بنسبة تقارب 80% لتوفير احتياجاته السلعية، في المرتبة 110 من حيث الواردات عالميًا للعام2022 بحسب موقع 'اوكيو الأمريكي" اليمن الذي يأتي في المرتبة 148 من حيث الصادرات، والمرتبة 96 من حيث الواردات

بحسب تقرير البنك المركزي لعام 2022 ان معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال العام 2022 قد اظهر حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 758 مليون دولار تشكل ما نسبته 3.7% من الناتج المحلي الاجمالي

ويعود العجز الحاصل في ميزان المدفوعات في عام 2022 اساسا الى عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي حيث بلغ العجز في الحساب الجاري ما قيمته 3 مليار و193 مليون دولار وشكلت نسبته 15.5 الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2022

جاء عجز الحساب الجاري في عام 2022 نتيجة العجز في الميزان التجاري وميزان الدخل بمبلغ ١٠.٩٦٦مليون دولار ، ٧٥٤٢ مليون دولار على التوالي

**بلغ عجز الميزان التجاري في عام 2022 10 مليار و966 مليون دولار وبنسبه 53% من الناتج المحلي الاجمالي**

ورغم ارتفاع الصادرات بمقدار 33.5 مليون دولار في عام 2022 لتسجل 1,495مليار دولار اجمالي صادرات لعام 2022 إلا انها لم تعالج العجز في الميزان التجاري الذي اتسع

وتمثل صادرات النفط الخام النسبة الاكبر من حجم الصادرات حيث تشكل ٦٦.٢% من حجم الصادرات الكلي كما بلغت الصادرات الاخرى غير النفطية 505 مليون دولار في عام 2022 وارتفعت حصتها إلى ٣٣.٨% من حجم الصادرات

فيما يخص الواردات فقد ارتفعت اجمالي قيمه الواردات لتصل الى 12,461 مليار دولار في عام 2022 لتشكل الواردات 60% من الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة عن 53% في عام 21 سجلت الواردات النفطية والمشتقات النفطية 27% من حجم الواردات الكلية وبقيمه 3 مليار و419 مليون دولار بينما ارتفعت قيمه واردات السلع الغذائية الأساسية لتصل الى 5 مليار و656 مليون دولار لتمثل 45% من حجم الواردات السلعية وبنسبه 27% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2022.

بينما الواردات الاخرى بلغت قيمتها 3 مليار و386 مليون دولار في نفس العام منخفضه عن عام 2021 لتصل الى 27% من اجمالي واردات السلع والخدمات في عام 2022 وبنسبه 16% من الناتج المحلي الاجمالي

وبالتالي يتضح أن اليمن تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري بسبب تضاعف فاتورة الاستيراد

كما أن توقف صادرات النفط والغاز ضاعف من حجم العجز في الميزان التجاري حيث فقدت الصادرات اليمنية 66% من حجمها نتيجة لذلك

## ■ أسباب عجز الموارد في اليمن:

هناك الكثير من الاسباب التي أدت للعجز في الموارد في اليمن سواء عجز الموازنة العامة أو عجز الميزان التجاري وسيتم تناول الاسباب لكل منهم بشكل مركز

### أولا اسباب العجز في الموازنة العامة للدولة:

1- توقف تصدير النفط والغاز وبالتالي توقفت مساهمتهم في رفد الموازنة العامة للدولة حيث كانت تشكل الصادرات النفطية اكثر من 57% من الايرادات عام 2022م

2- ارتفاع الانفاق الحكومي خصوصا فاتورة الانفاق على المرتبات ( المرتبات العسكرية والامنية بشكل خاص)

3- عدم توريد الايرادات العامة للحسابات الحكومية بالبنك ا لمر كز ي

4- الانقسام المالي والنقدي في اليمن وما صاحبه من انفصال في مؤسسات التحصيل للإيرادات وانقسام الايرادات بين طرفي ا لصراع

5- توسع الفساد الاداري والمالي وما صاحبه من ضياع لكثير من الموارد

6- توقف الكثير من المؤسسات الايرادية مثل مصافي عدن

7- سيطرة المليشيات الانقلابية على الكثير من القطاعات الايرادية مثل قطاع الاتصالات

8- انخفاض في ارباح بعض المؤسسات نتيجة للهجمات والتهديدات الحوثية مثل ميناء عد ن

### ثانيا: اسباب العجز في الميزان التجاري:

1- ارتفاع الفاتورة الاستيرادية نتيجة الارتفاع في الطلب نتيجة لتزايد السكان

2- توقف الكثير من الانشطة الانتاجية المحلية وتوقف الكثير من المصانع بسبب الحرب، وهجرة الكثير من المزارعين من الريف إلى المدن بحثا عن العمل مما ساهم في انخفاض القدرة على تلبية الطلب المحلي المتزايد فأصبحت السوق الخارجية هي المصدر الوحيد لتلبية الطلب المحلي

3- ارتفاع فاتورة المرتبات المدفوعة بالعملة الصعبة

4- ارتفاع فاتورة استيراد المشتقات النفطية نتيجة لتوقف المصفاة وتزايد الطلب على المشتقات النفطية

5- توقف صادرات النفط والغاز ا ليمنية

6- توقف الكثير من الانشطة الانتاجية التي كانت تغطية الطلب المحلي وتصدر جزء من انتاجها

## ■ الاثر الاقتصادي لعجز الموارد في اليمن

أن لعجز الموارد في اليمن اثار اقتصادية سلبية تراكمت مع مرور الزمن ككرة ثلجة متدحرجة مع غياب الحلول الحكومية وغياب الرؤية والتخطيط لمواجهة هذا العجز، فقد لجأت الحكومات السابقة إلى تمويل العجز بالموازنة العامة بالاقتراض محليا أو التمويل التضخمي، ثم لجأت للتمويل عن طريق الهبات والمساعدات والتي لم تكفي في سد العجز، بينما لم تتخذ اي اجراءات لتحقيق التوازن في الميزان التجاري وهو ما ساهم في توسع العجز القائم في اليمن

الاثار المترتبة على العجز في الايرادات والموارد على الاقتصاد:

وفيما يلي ابرز الاثار المترتبة على عجز الموارد والايرادات في ا لا قتصا د :

### • زياده الاقتراض الداخلي والخارجي

حيث أن الاقتراض الداخلي والخارجي هو احد السبل لسد العجز في الموارد في اليمن، حيث بلغ الدين العام المحلي ( منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر 2016) مبلغ وقدره (4,442,000,000 ريال) اربعة تريليون واربعمائة واثنين وأربعين مليار ريال يمني / ما يعادل 2,331,758,530 $ - اثنين مليار وثلاثمائة وواحد وثلاثين مليون وسبعمائة ثمانية وخمسين الف وخمسمائة وثلاثين دولار امريكي وبنسبة 136% من حجم الموازنة العامة لليمن

### • ارتفاع التضخم

حيث يؤدي العجز إلى ارتفاع اسعار السلع خصوصا في ظل ان البلد يعتمد على الاستيراد في تلبية احتياجاته من السلع وفي ظل انهيار اسعار العملة المحلية

### • انخفاض النمو الاقتصادي وتباطء التنمية

في ظل عجز الموارد والايرادات يصبح تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية صعبا فتلجأ الحكومة إلى تحويل مخصصات المشاريع إلى مخصصات لتلبية الحاجات الضرورية من مرتبات ومشتقات مخصصة للكهرباء وادارة شؤون الدولة فتتوقف عجلة التنمية الاقتصادية الممولة من الحكومة،

فاليمن كان يحتل المرتبة 154 من أصل 187 دولة في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لعام 2012 بينما اصبح في المرتبة 179 في عام 2020، ووصلت للمرتبة 186 من 193 دولة في تقرير عام 2023م

### • زياده المخاطر من التبعية الاقتصادية والسياسية

أن الاعتماد على المنح والمساعدات يجعل من قرار الحكومة مرتهننا للجهات الداعمة مما يفقد الحكومة القدرة على الاستقلال في قراراتها ويزيد من سبة تبعيتها السياسية والاقتصادية

### • انهيار في سعر العملة

حيث أن تمويل العجز بالإصدار النقدي كان السبب الرئيسي لانهيار العملة اضافة لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات مما سبب ضغوط تضخمية وانخفاض اسعار العملة ا لمحلية

### • استمرار دائم وطويل للعجز في الموازنة

إن عدم قدره الموازنة على تسديد قيمة القروض يساهم في استمرار العجز في الموازنة لسنوات مقبلة

### • التأثير على برامج الرعاية الاجتماعية

عدم قدرة الدولة على تدبير الموارد يدفعها للتخلي عن برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية أو في احسن الظروف تخفيف الانفاق في هذا الجانب، وفي اليمن ومنذ قبل الحرب كانت اليمن رغم وجود نصوص قانونية واضحة في هذا الجانب: ينص الدستور اليمني في مادته (56) ويؤكد على "التزام الدولة بتوفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة في حالات المرض أو العجز أو البطالة أو الشيخوخة أو فقدان العائل، كما تكفل ذلك

بصفة خاصة لأسر الشهداء وفقاً للقانون، إلا انه يمكن ملاحظة أن معظم برامج ومشاريع الحماية والرعاية الاجتماعية، إن لم تكن جميعها، ممولة من الجهات المانحة الدولية، حيث كان يستفاد منها قبل الحرب 1.013 مليون اسرة لترفع بعد الحرب إلى 1.5 مليون اسرة

- **ارتفاع معدلات الفقر**

ان ارتفاع معدلات التضخم وانهيار سعر العملة المحلية وتوقف برامج التنمية الممولة من الحكومة والحرب العسكرية كلها اسباب ادت لزيادة معدلات الفقر لتصل إلى اكثر من 80% ، مع وجود 21,6 مليون شخص يحتاجون للمساعدة العاجلة في اليمن مع ارتفاع اسعار الغذاء (حيث يشير المؤشر السنوي لأدنى سعر للسلة الغذائية بلوغها مستوى متوسط قدره 86,144 ريال في عام 2022م مقابل 60,766 ريال عام 2021

- ارتفاع حجم الجبايات ورسوم الضرائب والجمارك
- انهيار في خدمات البنى التحتية نتيجة للعجز في التمويل

- ارتفاع نسبة البطالة

حيث تشير التقديرات المتاحة بأن نسبة البطالة قد زادت خلال سنوات الحرب من 56% إلى ما يقارب 80%

- انخفاض في الثقة العامة.

انهيار الاقتصاد وارتفاع اسعار السلع المستمر وغياب التنمية الاقتصادية وانهيار اسعار صرف العملة المحلية وارتفاع البطالة ونسبة الفقر كلها اسباب تساهم في فقدان المواطنين لثقتهم في الحكومة ويزيد من حالة التذمر في وسط المجتمع

- ارتفاع حجم الفساد وجرائم غسيل الاموال
- تباطء عملية الاستثمار:

نتيجة لتوقف الانفاق الاستثماري الحكومي وتوقف الانفاق التشغيلي للجهات الحكومية المتخصصة وتوقف مشاريع التطوير والتحديث، بالإضافة لتوقف استثمارات جهات حكومية ورسمية عامة كانت تشكل جزء مهم من الاستثمارات المضخة في السوق المحلي مثل التأمينات والمؤسسة الاقتصادية وشركة النفط وغيرها .

## ■ النتائج:

توصل الباحث لمجموعة من النتائج كانت كالتالي:

1. عجز الموارد في اليمن هي نتيجة طبيعية للحرب في اليمن وهي ممتدة منذ بداية الحرب

2. كان للعجز في الموارد في اليمن اثار اقتصادية واجتماعية كارثية تمثلت في انهيار الخدمات الاساسية وتوقف عملة التنمية وانهيار العملة وارتفاع نسبة الفقر والبطالة والتضخم وغيرها من الاثار الكارثية

3. ارتفع العجز في الميزان التجاري بشكل متتالي منذ بداية الحرب واصبحت الفجوة بين الواردات والصادرات كبيرة جدا بسبب توقف صادرات النفط والغاز وتوقف الكثير من الانشطة الانتاجية

4. اصبحت الموازنة العامة تعتمد اعتماد كبير وبنسبة تجاوزت ال30% على المنح المقدمة من الخارج والتي تمثلت عام 2014 43% من الايرادات

5. من غير المتوقع ان يتم علاج الفجوة في الموارد في ظل الظروف الراهنة وبالتالي من المتوقع ان تزداد فجوة الموارد ويتسع حجم العجز فيها، مما يعني استمرار النتائج الكارثة للعجز

## ■ التوصيات:

### اولا التوصيات لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة.

1- ضرورة اعادة تصدير النفط والغاز حيث ان صادرات النفط وفقا لتقرير البنك المركزي لعام 2022 بلغت 1,108,200,000,000 ريال/ تريليون ومائة وثمانية مليار ومئتين مليون ريال يمني او ما يساوي 990 مليون دولار اي ضعف نسبة العجز في الموازنة العامة (مع بقاء نسبة المنح كما هي في الايرادات ( 1,083,460,000,000) ريال / تريليون وثلاثة وثمانين مليار واربعمائة وستين مليون ريال اي ما يعادل 568,745,406$ / خمسمائة وثمانية وستين مليون وسبعمائة وخمسة واربعمائة وستة دولار امريكي، علما بأن ايرادات تصدير الغاز في عام 2014 بلغت 735.5 مليون دولار وه ما يعني ان اعادة تصدير الغاز والنفط سيضمن معالجو العجز في الموازنة بدون الحاجة لمنح خارجية وسيوفر موارد للدولة لاستخدامها في برامج التنمية

2- اعادة حشد الموارد المالية وفق خطط واضحة ومزمنة ضمن القنوات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني في عدن

3- مكافحة الفساد المالي والاداري

4- اتخاذ قرارات حكومية تقشفية (يمكن تحديد ابرز اتجاهات الصرف التي لاتعد من النفقات الضرورية ويمكن تأجيلها والاستفادة من مخصصاتها في تغطية النفقات الضرورية (يمكن تأجيلها إلى حين تحسن الظروف المالية والاقتصادية):

• الابتعاث الخارجي للطلاب اليمنيين في التخصصات التي لها نظير محلي ( ويمكن الاستعاضة عنها بانتداب خبراء اجانب لتدريسها داخل الوطن)

• البعثات الدبلوماسية في الخارج (تخفيض عدد البعثات اليمنية بالخارج وتخفيض عدد الموظفين للهيئات المختلفة في السفارات والبعثات في الخارج) (يمكن انتداب مواطنين يمنيين في بعض الدول كأشخاص اعتباريين ممثلين للبعثة ا ليمنية )

• شراء السيارات والاثاث للموظفين الحكوميين

• السفريات الغير ضرورية للمشاركات الخارجية للهيئات الحكومية ( يمكن ان يتم التمثيل من قبل اقرب البعثات في الخارج لمكان الحدث)

• ايقاف شراء الطاقة مع فتح المجال للقطاع الخاص للدخول المباشر لسوق الطاقة وهو ما سوف يوفر على الدولة ما يقرب 15% من حجم الانفاق العام

• توقيف صرف اي مرتبات بالعملة الصعبة وتحويلها للعملة المحلية مع ايقاف اي تعينات خارخ اطار القانون وتخفيض جيش ا لا ستشا ريين

5- اقرار موازنة مالية سنوية للحكومة وفقا للأطر السليمة كأساس لإدارة مالية الدولة

6- وضع خطط لإعادة الاعمار والانتعاش الاقتصادي لمحاولة معالجة الاثار السلبية المتراكمة لعجز الموارد على الاقتصاد والمواطنين والتنمية في اليمن

## ثانياً: التوصيات فيما يخص معالجة العجز في الميزان الجاري:

1- اعادة تصدير النفط والغاز

عند اعادة تصدير النفط والغاز ستزيد حصيلة الصادرات حيث ستمثل صادرات النفط والغاز اكثر 115% من حجم الصادرات الكلي لعام 2022م وستبلغ الحصيلة الكلية للصادرات عندها 2,230,500,000 دولار / اثنين مليار ومئتين وثلاثين مليون وخمسمائة الف دولار امريكي وبنسبة زيادة في حصيلة الصادرات تبلغ 49%.

2- تقديم برامج جذب استثماري للأموال اليمنية المهاجرة في الخارخ وتعديل التشريعات لجذب الاستثمارات الاجنبية (حجم الاستثمارات الاجنبية التي غادرت اليمن منذ 2015 بلغ 1.5 مليار دولار، بمتوسط 217 مليون دولار سنويا خلال الفترة 2015 2021-)، والوطنية المهاجرة (حجم الاموال الخارجة من اليمن منذ بداية الحرب يبلغ 106 مليار دولار ، بينما قدر المجلس الأعلى للجاليات اليمنية أن الأموال والاستثمارات والأصول اليمنية في المهجر تزيد عن 200 مليار دولار )، وخلق برامج تشجيع المغتربين اليمنيين على استثمار تحويلاتهم في المجالات الاقتصادية التنموية (حيث أن هناك سبعة ملايين يمني موزعين على 50 دولة، يعيش مليونين منهم في ا لسعود ية )

**قيمة تحويلات المغتربين اليمنيين أكثر من 4 مليار دولار 2.9 مليار دولار ترسل من السعودية و 1.1 مليار ترسل من باقي دول الخليج العربية.**

3- اعادة تشغيل المصافي في عدن والتوسع في انشاء مصافي جديدة في كل من شبوة وحضرموت وفق دراسات جدوى معتمدة

4- ايقاف استيراد السلع الكمالية والسيارات لمدة معينة

5- تشجيع الاقطاع الخاص لإعادة مستويات التشغيل إلى مقبل عام 2015 وتحفيز المستثمرين للاستثمار في القطاعات الانتاجية وخصوصا السلع التي تحل محل الواردات وتشجيع الانتاخ من اجل ا لتصد ير

من أوراق عمل ورش الرابطة

# السياسات الحكومية المتاحة

## لمعالجة عجز الموارد و حسن استخدام الموارد

إعـــــداد:
د. مهدي سالم بامرحول
كلية الاقتصاد والعلم السياسية - عدن

### مقدمة:

تُعدُّ الموارد البشـــرية والاقتصادية من بين العوامل المهمة التي تُســـهِم في تنفيذ سياســـات عامـــة فاعلة إذ أنه كلمـــا توافرت تلك المـــوارد في الدولة، كلمـــا زادت برامـــج الدولة وتوســـعت أنشـــطتها وزادت الآثـــار والمنافع التـــي تُحدثهـــا بما يعود على المجتمـــع أفـــراداً وجماعات وشـــحتها تُعد من التحديـــات التي تواجه صانعي السياســـات العامة في الدولة

تهتم الدولـــة بدراســـة الموارد الاقتصاديـــة، فبقـــدر مـــا يُتاح مـــن مـــوارد اقتصاديـــة لمجتمعٍ ما، فأنـــه بالنتيجـــة ينعكس على مســـتوى الرفاهيـــة الاقتصاديـــة. فالمـــوارد الاقتصادية تُعـــدّ ضرورة لازمة لضمان صُنع السياســـة العامة ولنجاح خططهـــا وإجراءاتها، بمعنى أن القـــرار الحكومي يصُنع سياســـة عامـــة لا تتحول إلـــى حقيقة وعمل فعلـــي وواقعي إلّا إذا أقتـــرن بتوفير الموارد الاقتصادية اللازمة ، ســـواء أكان عنـــد صُنع السياســـة العامة أو عند تنفيذهـــا، أي أن وضع واعتماد الميزانية المخصصة لصُنع السياســـة العامـــة وتنفيذها هو قرار سياســـي يحدد مقـــدار المـــوارد الاقتصادية

التـــي تُخصصها الحكومـــة لتنفيذ السياســـة العامة من حيـــث الصُنع والتنفيـــذ والتقييـــم، هـــي نِتاج إســـتثمار تلك الموارد وترتبط بشكلٍ مباشـــر وغير مباشـــر بـــدور تلك المـــوارد، وعلى ضوء ذلـــك الأداء تتوقف درجة نجاح صُنع السياســـات العامـــة أو عدم النجـــاح في تحقيق تلـــك المتطلبـــات، وبالتالي يظهر تبايـــن الأنظمـــة السياســـية في كيفية إســـتخدام مواردهـــا عند صُنع السياســـة العامة .

و تعتبـــر السياســـات العامـــة للحكومـــات بأنهـــا مجموعـــة من النشـــاطات (القوانيـــن، اللوائح، المراســـيم، الخطـــط، الأفعال، والســـلوك) التـــي تختارها من خلال إدارتهـــا للمجتمعـــات. إن موضوع السياســـات العامة، يشـــكل مطلب حق ينبغي فهمه واســـتيعابه بشـــكل جيد ضمـــن الواقـــع المعاصر، لأنه يؤدي بنا إلي معرفة الأدوار الرســـمية والغير الرســـمية في عملية رســـم السياســـات، و يعيننا علـــى القيام بالواجبات والمطالبـــة بالحقوق، لأن الذي يهـــم الفرد بالدرجـــة الأولى هـــو أن يـــرى وقعـــاً و أثـــاراً لما يفعله النظـــام وتفعلـــه الحكومات في حياتـــه بطريقة مباشـــرة بحيث يمـــس المجتمع القطاعي بشـــكل مباشـــر(صحة، إســـكان، تعليم، غـــذاء، طرقات، مـــواصلات، أمن،

رفاه اقتصادي واجتماعي...). وبما أن الحكومات تمتلك السلطة على مجموع أفراد المجتمع ولها المسؤولية عنهم، لذلك فإن عليها أن تضع السياسات العامة التي تتناول أفعالها وتصرفاتها ودوافعها، كذلك أن السياسات العامة لا تشمل فقط أفعال الحكومات بل تشمل أيضا امتناعها عن فعل أشياء في حالات معينة. فالسياسات العامة تعرف بأنها تلك النشاطات الحكومية أو القرارات اللازمة لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية. توضع السياسات الحكومية عادة باسم الجمهور، وتبادر بها الحكومات، ويحاول كل من القطاعين الخاص والعام فهمها، وتشير إلى ما تنوي الحكومة فعله أو الامتناع عن فعله. فتحليل هذه السياسات العامة يشمل مجموعة مرتكزات أساسية متجددة : التدخلات الجماعية المنتجة لوسائل حقيقية موجهة للقطاعات المختلفة، طرق واليات الحكومة في تدخلاتها العمومية، المعلومات المطلوبة والخطوات المنهجية في صنع السياسات العامة، مخرجات هذه السياسات وتقييمها ومتابعتها

## ■ أولاً: تعبئة الموارد المالية وأنماط الانفاق الحكومي:

### - تعبئة الموارد:

إن مسألة زيادة الايراد العامة في معظم الدول النامية هي غاية في الأهمية فمن الضروري للحكومات أن تركز في رفع الإيرادات العامة وهناك دلائل دولية تدل على أن الدول التي حققت درجة من النجاح في التنمية الاقتصادية هي الدول التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تعبئة الموارد ا لعا مة

وتعد الضرائب أهم مصدر لتعبئة الموارد العامة حيث أن الضرائب على رأس المال والضرائب على التجارة الدولية (الرسوم الجمركية) تمتاز بسهولة تحصيلها أنها أقل تراجعية من الضرائب الغير المباشرة التي تؤثر على دخول الفقراء، حيث أن اعتماد الضرائب المحلية الغير مباشرة في الدول النامية في ميزانياتها يزيد بصفة عامة من عدم المساواة في الدخل، لذلك فإن التحويل لتحصيل اكبر لضرائب المباشرة على أرباح الشركات والافراد لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار

وعادة ما تكون الضرائب على الدخل في الدول النامية غير تصاعدية في الممارسة، حتى عندما تكون الضريبة الاسمية مرتفعة حتى تبدو وكأنها تصاعدية، حيث أن الاستثناءات العديدة والتعقيدات المصاحبة بإدارة الضرائب وتحصيلها رخوة تجعل الضرائب الحقيقية المدفوعة من الفئات الأكثر ثراء متدنية كثيراً في الواقع

### - أنماط الانفاق الحكومي:

يعتبر الانفاق العام عنصرًا أساسياً سواء للاستقرار أو النمو في الاقتصاديات النامية، حيث يجب التأكيد على توجه الانفاق العام للجهات والنشاطات التي تخلق مزيدا من الطلب وفرص العمل من أجل الدفع نحو سياسات للاقتصاد الكلي تخلق زيادة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تجاوب العرض

ويجب التأكيد على أن الاستثمار العام ليس استراتيجية يتم توظيفها بمعزل عن غيرها من العوامل فهناك حاجة لمراعاة الخصائص البنيوية الأخرى في الاقتصاد ويجب تمويل هذه الأولويات في السياسة العامة من مصادر وطنية و إ قليمية

فتأمين الموارد اللازمة محلياً، لدعم الاستراتيجية الانمائية يتطلب جهود متظافرة لأن العديد من الدول العربية لا تمتلك المدخرات والايرادات الضريبية الكافية لتمويل هذا البرنامج، ويتطلب دعما إضافيا من مصادر الانفاق العام

ثالثاً: اهم السياسات الاقتصادية في مجال تحصيل واستخدام الموارد المالية في الظروف الراهنة:

## الموارد الاقتصادية والمالية:

### - قطاع المالية العامة:

**1-** يجب توريد الإيرادات العامة للدولة إلى الحسابات المخصص لها لدى البنك المركزي، وسحب الموارد المجمدة في المحافظات المحررة إلى حسابات البنك المركزي، إعادة بناء مؤسسات الدولة في القطاع المالي وتفعيل د و رها

**2-** خفض الإنفاق المالي لهيئات الدولة وزيادة الموارد وسد العجز من خلال الاقتراض الداخلي.

**3-** الالتزام بالقوانين النافذة في مجالي الضرائب والجمارك ورفع مساهمتها في الايراد العامة والحد من التهرب، ودعم الضرائب والجمارك في تحسين البنية ا لتحتية

**4-** وقف سياسة السحب على المكشوف والبحث عن مصادر غير

تضخمية لتمويل الموازنة العامة وإعادة النظر في السياسات المالية وتنشيط ادواتها

**- القطاع المصرفي:**

**1-** تفعيل دور البنك المركزي وإعادة تأهيل الكوادر وبناء قاعدة بيانات تساعد على إتمام المهام وإعادة الثقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية في الداخل والخارج، عدم السماح بفتح حسابات للحكومة ومؤسساتها خارج البنك المركزي

**2-** السيطرة على الكتلة النقدية ومعالجة مشكلة تعدد الطبعات من العملة المحلية، وسحب الأموال الفائضة في السوق من الطبعات المختلفة ضرورة التناسب بين العرض والطلب من العملة المحلية مع المعروض من السلع والخدمات

**3-** ايقاف إجراءات التمويل بالعجز وتنشيط دور البنك المركزي في مجال المعاملات الدولية والتدخل الممكن في التحكم في سوق صرف العملات

**4-** السيطرة على التدفقات النقدية المختلفة بين مناطق الشرعية والحوثي والسيطرة على كمية التداول من العملة المحلية

**- قطاع الكهرباء :**

- حل العجز في الطاقة الكهربائية، وتحصيل رسوم الخدمة وذلك بتقديم حوافز لتشجيع التسديد للمتأخرات مثل: تقديم اعفاءات بنسب مئوية للمسددين مع تقسيط المتأخرات والتي كانت تبلغ قبل الحرب 35 مليار ريال . فصل التوصيل العشوائي، انشاء

جهاز امني متخصص بهذا الامر مثل شرطة الكهرباء في جمهورية مصر العربية

- إنشاء صندوق دعم خاص تسديد الفواتير لذوي الدخل المحدود بالتنسيق بين الحكومة والداعمين والقطاع الخاص. .

**2-** تشجيع الاستثمار الخاص في إقامة محطات انتاج الطاقة وخاصة في مجال توليد الطاقة المتجددة

**3-** استيراد المشتقات النفطية وإعادة النظر في آليات الاستيراد للمشتقات النفطية بالمناقصات لأكثر من مستور للاستيراد وتحديد اسعار المشتقات النفطية بشفافية عا لية

**- قطاع النفط والمعادن:**

**1-** زيادة إنتاج وتصدير النفط والمعادن وصيانة آبار النفط وحل المشكلات الفنية بهدف الإنتاج والتصدير وتشجيع الشركات النفطية لاستئناف العمل لزيادة الإنتاج والتصدير

**2-** سرعة تأهيل وتشغيل مصفاة عدن لتكرير النفط الخام المحلي لسد حاجة السوق من المشتقات ا لنفطية

**- قطاع التجارة:**

**1-** تشجيع الاستيراد والتصدير وإزالة كافة العوائق أمامهما، وتحديد أولويات الاستيراد لتلبية الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية، وتشجيع التصدير كرافد مهم للعملة الأجنبية ووضع خطة لتشجيع التصدير

**2-** العمل بكافة السبل لتوحيد الاسعار بين المناطق المختلفة وإزالة الفوارق وتفعيل دور الأجهزة الحكومية في ضبط الأسعار للسلع الغذائية الأساسية

**3-** العمل على الشراكة مع القطاع الخاص وتطوير اسلوب ملائم لشراكة

**4-** وضع خطة استراتيجية لتشجيع الصادرات المحلية

**- قطاع الزراعة:**

مساعدة المزارعين في امتلاك وسائل الري الحديثة التي تمكنهم من التوسع في الزراعة بسبب تكاليف شراء المحروقات وذلك اذا قلت التكاليف زاد التوسع في

الزراعة والتنوع في المحاصيل المختلفة لسد حاجة السوق اليمني والسوق الخارجي للبلدان القريبة من اليمن، وخاصتاً إن المساحات المزروعة في اليمن قليلة بسبب عدم شجيع الحكومة للمزارعين، يجب تقديم خطة استراتيجية من وزارة الزراعة للعمل على التطوير في مجال الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد، وذلك ان المجتمع اليمني مجتمع زراعي حيث يعمل في القطاع الزراعي 53% من قوة العمل، كما يعتمد 50% من سكان اليمن على عوائد الزراعة

- تشجيع انتاج الخضروات والفواكه لسد حاجة السوق المحلية وترشيد الاستيراد، والبحث عن مصادر تمويل لهذا القطاع، واصلاح قنوات الري لشجيع الإنتاج الزراعي

## قطاع الاسماك:

- القضاء على ظاهرة الاصطياد الجائر الذي تمارسه السفن الاجنبية في المياه الاقليمية للجمهورية اليمنية والذي ادى بدورة الى انخفاض انتاج اليمن من الاسماك

- تشجيع الاصطياد للأسماك، ودعم الصيادين لتأمين احتياجات السوق ومراقبة الأسعار بشكل دوري

## قطاع الخدمات:

تنشيط قطاع السياحة الداخلية خلال الفترة القصيرة والمتوسطة ان هذا سوف ينعش كل مناطق البلاد اقتصادياً، والعمل على تنشيط السياحة الخارجية بالمناطق التي تتمتع باستقرار امني ولديها مناطق اماكن سياحية مثل: جزيرة سقطرى، ومحافظة المهرة، ومحافظة حضرموت، ومحافظة مأرب

## قطاع الموانئ

تحظى موانئ اليمن وخصوصاً ميناء عدن بموقع جغرافي متميز ذات مكانة جيوإستراتيجية مهمة لطريق الحرير البحري، وبإمكان الميناء أن يكون محطة ترانزيت تقع في منتصف طريق الحرير الممتد من شرق آسيا الى غرب إفريقيا وأوروبا، وفي مقارنة تبرهن أهمية الموقع الجغرافي لميناء عدن، حيث ان الميناء يمتلك خصائص مكانية متميزة، لذلك يجب على الدول القيام بالآتي:

- التطوير العاجل للموانئ والعمل على توفير الوسائل لتشغيلها بشكل آمن وتشجيع السفن المارة الى التوقف في الموانئ اليمنية كمينى عدن وغيرها من الموانئ اليمنية
- العمل على فتح كل الموانئ والغاء أي قيود بسبب الحرب في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً
- السعي لعقد شراكة بين وزارة النقل وشركات النقل العالمية

## ■ ثالثاً: السياسات المتاحة لمعالجة عجز الموازنة في ظل الظروف الراهنة:

### - الموارد المالية:

1- تخفيض الميزانيات المصروفة للمسؤولين خارج اليمن على السفارات والبعثات الدبلوماسية وغيرها في البلدان التي لا يوجد فيها جالية يمنية كبيرة والتي علاقة اليمن بها ضعيفة من الناحية الاقتصادي.

2- التطبيق الفعلي لمنع سفر مسؤولين الدولة في المشاركات الخارجية الا في حالة الضرورة الملحة لذلك، لأن السفر الى الخارج يؤدي الى استنزاف العملة الصعبة الاجنبية شكل كبير

3- تخفيض النفقات المتعلقة بالاحتفالات للأعياد الوطنية كتكاليف اقامة احتفالات استعراضية وغنائية وغيرها التي تهدر الكثير من الميزانية للدولة.

4- حث الجهات المناحة على ايداع المبالغ المالية والنقد الاجنبي في البنك المركزي التابع للد و لة .

5- العمل على تخفيض التكاليف التشغيلية لكثير من قطاعات الدولة التي تثقل كاهل الدولة للتكاليف العالية، كقطاع الكهرباء وحث الحكومة الى الاتجاه لاستخدام الطاقة البديلة في التوليد التي تقلل التكاليف بشكل كبير، مما يؤدي ذلك الى تقليل استنزاف العملة الصعبة بشكل كبير فعلى سبيل المثال: فإن المحطة الشمسية بعدن التي تبلغ 120 ميغا ستخفض ما يتم صرفة على قطاع الكهرباء بمبلغ وقدرة 138 مليون دولار سنوياً.

6- ايجاد الظروف الملائمة لتصدر النفط والغاز اليمني للأسواق الدولية حيث ان النفط والغاز قبل حدوث الازمة في اليمن يشكل 70% من ميزانية الدولة

رابعاً: حسن استغلال الموارد:

1- العمل على تشديد دور الاجهزة الرقابية كجهاز الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والهيئة العامة للمناقصات والمزايدات للقيام بدورها الفعال في منع الجهات الغير مسؤولة من استخدام الموارد المالية المتاحة خارج حدود ا لقا نو ن .

2- محاربة الفساد بجميع أشكاله في جميع مؤسسات الدولة

3- تحسين استخدام الموارد المتاحة حالياً في جميع المؤسسات في الجمهورية اليمنية من خلال اخيار الرجل المناسب في المكان المناسب القادر على استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة التي يدرسها بشكل كفؤ وفعال في الوقت المناسب سوى كانت مالية او خدماتية

حيث ان الدول التي تتمتع بتطوير هائل في جميع المجالات انما سلكت هذا المسلك بوضع الشخص المناسب في المكان ا لمنا سب

4- العمل على اكتشاف الموارد الغير مستقلة والاستفادة منها كالرمل الاسود والاحجار الجيرية كالأحجار التي تستخدم في صناعة الاسمنت والجبس، وكذلك استقلال بعض الاشجار الغير نافعة لصناعة الفحم وتصديره للخارخ كما هو موجود في التجربة الناجحة التي تم تنفيذها في محافظة حضرموت

## ■ النتائج:

1- عدم توريد الإيرادات للكثير من المحافظات المحررة الى البنك المركزي

2- تواجد كتلة نقدية كبيرة في السوق واموال فائضة متعدد الطبعات من العملة المحلية

3- توقف إنتاخ وتصدير النفط والغاز في الحقول والآبار النفط ا لمنتجة

4- عدم عقد اي اتفاقيات جديدة مع الشركات النفطية لاستئناف العمل والإنتاخ والتصدير للنفط وا لغا ز

5- توقف تأهيل وتشغيل مصفاة عدن لتكرير النفط الخام.

6- اختلاف الاسعار بين المناطق والمحافظات ووجود فوارق للسلع الغذائية الأساسية

7- عدم مساعدة المزارعين في امتلاك وسائل الري الحديثة التي تمكنهم من التوسع في الزراعة بسبب تكاليف شراء المحروقات.

8- عدم تقديم خطة استراتيجية

من وزارة الزراعة للعمل على التطوير في مجال الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد من الحبوب

9- انتشار ظاهرة الاصطياد الجائر الذي تمارسه السفن الاجنبية في المياه الاقليمية للجمهورية اليمنية والذي ادى بدورة الى انخفاض انتاخ اليمن من ا لا سما ك

10- عدم تشجيع ودعم الصيادين، لتأمين احتياجات السوق وضعف مراقبة الأسعار بشكل دوري من جهات الاختصاص

11- عدم الاهتمام بالقطاع السياحي والسياحة الداخلية بالمناطق التي تتمتع باستقرار امني ولديها مناطق اماكن سياحية مثل: جزيرة سقطرى، ومحافظة المهرة، ومحافظة حضرموت، ومحافظة مأرب

12- ضعف العمل على تطوير الموانئ وعدم توفير الوسائل لتشغيلها بشكل آمن وعدم تشجيع السفن المارة الى التوقف في الموانئ اليمنية كمينى عدن وغيرها من الموانئ اليمنية

13- عدم سعي الحكومة ووزارة النقل لعقد شراكة مع وشركات النقل العالمية

## التوصيات

بناء على النتائج يمكن ان نضع التوصيات الآتية:

1- يجب توريد الإيرادات العامة للدولة إلى الحسابات المخصص لها لدى البنك المركزي، والسيطرة على الكتلة النقدية ومعالجة مشكلة تعدد الطبعات من العملة المحلية، وسحب الأموال الفائضة في السوق من الطبعات المختلفة

2- يجب على الحكومة تخفيض الميزانيات المصروفة للمسؤولين خارخ اليمن على السفارات والبعثات الدبلوماسية وغيرها في البلدان التي لا يوجد فيها جالية يمنية كبيرة والتي علاقة اليمن بها ضعيفة من الناحية الاقتصادي.

3- ضرورة التطبيق الفعلي لمنع سفر مسؤولين الدولة في المشاركات الخارجية الا في حالة الضرورة الملحة لذلك.

4- ضرورة تخفيض النفقات المتعلقة بالاحتفالات للأعياد الوطنية كتكاليف اقامة احتفالات استعراضية وغنائية وغيرها التي تهدر الكثير من الميزانية للدولة.

5- اهمية حث الجهات المناحة على ايداع المبالغ المالية والنقد الاجنبي في البنك المركزي التابع للد و لة .

6- يجب العمل على تخفيض التكاليف التشغيلية لكثير من قطاعات الدولة التي تثقل كاهل الدولة للتكاليف العالية، كقطاع الكهرباء وحث الحكومة الى الاتجاه لاستخدام الطاقة البديلة في التوليد التي تقلل التكاليف بشكل كبير، مما يؤدي ذلك الى تقليل استنزاف العملة الصعبة بشكل كبير .

7- اهمية ايجاد الظروف الملائمة لتصدر النفط والغاز اليمني للأسواق الدولية حيث ان النفط والغاز قبل حدوث الازمة في اليمن يشكل 70% من ميزانية ا لد و لة

8- ضرورة العمل على تشديد دور الاجهزة الرقابية كجهاز الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والهيئة العامة للمناقصات والمزايدات للقيام بدورها الفعال في منع الجهات الغير مسؤولة من استخدام الموارد المالية المتاحة خارخ حدود ا لقا نو ن .

9- اهمية تحسين استخدام الموارد المتاحة حالياً في جميع المؤسسات في الجمهورية اليمنية من خلال اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب القادر على استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة التي يدرسها بشكل كفؤ وفعال في الوقت المناسب سوى كانت مالية او خدماتية

10- العمل على اكتشاف الموارد الغير مستقلة والاستفادة منها كالرمل الاسود والاحجار الجيرية كالأحجار التي تستخدم في صناعة الاسمنت والجبس

11- ضرورة التطوير العاجل للموانئ والعمل على توفير الوسائل لتشغيلها بشكل آمن وتشجيع السفن المارة الى التوقف في الموانئ اليمنية كمينى عدن وغيرها من الموانئ اليمنية

12- وجوب فتح كل الموانئ والغاء أي قيود بسبب الحرب في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً

13- اهمية السعي لعقد شراكة بين وزارة النقل وشركات النقل ا لعا لمية

14- وجوب تقديم خطة استراتيجية من وزارة الزراعة للعمل على التطوير في مجال الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد من الحبوب والفواكه

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

تصعد
بامان

عنوان المكتب: عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض: عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه

+967 781718 255
+967 02 - 247721

www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

تجارب ناجحة

# لكسمبورغ

## حيث يمكن للقوانين والتشريعات أن تكون سبب للنمو الاقتصادي السريع

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة عدن

■ لوكسمبورغ أو لُكْسمبُرج أو رسمياً دوقية لكسمبورغ الكبرى دولةٌ تقع في أوروبا الغربية وهي إحدى دول البنلوكس (هولندا وبلجيكا ولكسمبورغ)، تحدها من الغرب والشمال الغربي بلجيكا، ومن الشرق والشمال الشرقي ألمانيا، وفرنسا من الجنوب، عاصمتها مدينة لوكسمبورغ، وهي إحدى عواصم الاتحاد الأوروبي (مناصفة مع بروكسيل، فرانكفورت وستراسبورغ) حيث تستضيف عدداً من مؤسسات الاتحاد مثل: محكمة الاتحاد الأوروبي، محكمة المدققين الأوروبية، أمانة البرلمان الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي

ترتبط لوكسمبورغ ثقافيًا وسكانيًا (ديموغرافيًا) ولغويًا بشكلٍ كبيرٍ بجيرانها، مما يجعلها منطقةَ تلاقٍ بين الثقافتين الألمانية (الجرمانية) والفرنسية (الفرنكوفونية) ومن تجليات ذلك تقنين ثلاث لغاتٍ فيها هي: اللكسمبورغية كلغةٍ وطنية، والألمانية والفرنسية كلغاتٍ إدارية

بمساحة تبلغ 2.586 كم$^2$، وتعداد سكانيّ يبلغ 626.108 نسمة سنة 2019 م، تعدّ لوكسمبورغ من أصغر بلدان أوروبا ومن أقلها سكانًا، رغم تسجيلها أعلى نسبة نموٍّ سكانيٍّ (ديمغرافي) في القارة

يعد اقتصاد لوكسمبورغ واحدًا من أكثر الاقتصادات ديناميكية في أوروبا وأكثرها انفتاحًا

في العالم. في التصنيفات العالمية حول القدرة التنافسية الإقليمية والرقمنة والابتكار، تحتل لوكسمبورخ بانتظام المرتبة العاشرة. علاوة على ذلك، تعتبر القوة الاقتصادية للمنطقة الكبرى، وهي المنطقة المكونة من مناطق من 4 دول. على الرغم من أن مركزها المالي لا يزال الدعامة الأساسية للاقتصاد، إلا أن الكثير من الجهود بُذلت في التنويع. ونتيجة لذلك، أصبحت لوكسمبورخ اليوم مركزًا لوجستيًا، فضلاً عن كونها رائدة في تكنولوجيا الأقمار الصناعية والرقمنة. كل هذا ممكن يومًا بعد يوم بفضل قوة عاملة دولية متحمسة ومنتجة

من منتصف ثمانينيات القرن العشرين وحتى عام 2000، بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي لاقتصاد لوكسمبورخ مستوى غير مسبوق حتى الآن خلال هذه الفترة الطويلة (أكثر من 5.5% سنويا) وتجاوز متوسط النمو في البلدان الأوروبية الأخرى باستثناء أيرلندا (أكثر من 6%). وكان متوسط معدل النمو السنوي في الدوقية الكبرى أكثر من 7% في الفترة 1997-2000.

إن مساهمة الخدمات المالية تشكل عاملاً حاسماً في هذا التطور. ففي الفترة من عام 1996 إلى عام 2000، ساهمت الخدمات المالية بأكثر من 25% في النمو الإجمالي للقيمة المضافة الإجمالية. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نلاحظ تأثير بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى على النمو: النقل والاتصالات (التي ساهمت

بنحو 18% في النمو الإجمالي في الفترة من عام 1996 إلى عام 2000)، والتجارة، وخدمات الإيجار والأعمال التجارية، والخدمات الصحية والاجتماعية. كما ظلت الصناعة ، على الرغم من تراجعها النسبي، مساهماً كبيراً في النمو

من حيث مستوى ومعدلات نمو الإنتاجية، كان اقتصاد لوكسمبورخ في وضع جيد إلى حد ما في الفترة 1985-2000. بلغ متوسط معدل نمو إنتاجية العمل (القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الثابتة/ العمالة) في قطاع السوق، باستثناء الإدارة العامة وقطاع التعليم، 2.7٪ في تلك الفترة الزمنية. في بعض القطاعات الاقتصادية كان هذا المعدل أعلى: بلغ متوسط نمو إنتاجية العمل في صناعة التصنيع 4.7٪ سنويًا وفي صناعة الحديد والصلب أكثر من 8٪. في خدمات الأعمال، والتي تعد من أهم منشئي فرص العمل، كان نمو الإنتاجية منخفضًا جدًا. تنعكس الإنتاجية العالية في صناعة التصنيع في تكاليف وحدة العمل.

في عام 2000، بلغت تكاليف العمل المعبر عنها كنسبة مئوية من القيمة المضافة في التصنيع 60٪ في لوكسمبورخ، و76٪ في ألمانيا، و71٪ في فرنسا، و68٪ في السويد

ولقد كان لتباطؤ النشاط الاقتصادي في عامي 2001 و2002 تأثير كبير على الإنتاجية. فنظراً لعدم إمكانية تعديل عوامل الإنتاج في غضون بضعة أشهر، فقد انخفضت إنتاجية العمل بنسبة تزيد على 3% في عام 2001 وبنسبة 2% في عام 2002.

ويمكن تحليل الإنتاجية أيضاً من حيث مستواها (الإنتاج لكل عامل). فقد بلغت القيمة المضافة بالأسعار الجارية لكل فرد عامل نحو 75 ألف يورو في الدوقية الكبرى في عام 2001، وهو العام الذي شهد ، عام الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية. وكانت القيمة المقابلة للاتحاد الأوروبي ــ 15 ككل 48 ألف يورو فقط، وبلجيكا 60 ألف يورو، وفرنسا 54 ألف يورو

## البنية الاقتصادية: من صناعة الصلب إلى التمويل

في حين كانت صناعة الصلب في لوكسمبورخ في عام 1974 لا تزال تمثل 25% من مجموع القيم المضافة في اقتصاد لوكسمبورخ، إلا أنها لم تمثل سوى 12% بحلول عام 1975، في أعقاب الأزمة المرتبطة بصدمة النفط الأولى التي ضربت هذه الصناعة بشدة. واستمر الوزن النسبي لصناعة الصلب في الاقتصاد في الانخفاض في السنوات التالية حتى وصل إلى أقل من 2% من إجمالي القيمة المضافة في عام 2002.

ومن ناحية أخرى، بدأ التطور السريع للخدمات المالية منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين (في خضم أزمة الصلب التي استمرت من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات) في تحفيز النمو في لوكسمبورخ. وارتفعت حصة الخدمات المالية في مجموع القيم المضافة من أقل من 5% في عام 1970 إلى 22% في عام 1985 وإلى أكثر من 28% في عام 2002. وفي نهاية التسعينيات، كانت الخدمات المالية تمثل أكثر من 40% من عائدات الضرائب للحكومة المركزية

ولقد ارتفع عدد العاملين في الخدمات المالية من 4300 في عام 1970 إلى 11200 في عام 1985 و33400 في عام 2002. أما عدد البنوك فقد ارتفع من 37 في عام 1970 إلى 223 في عام 1996. ولكن منذ ذلك العام بدأ عدد البنوك في لوكسمبورخ في الانخفاض (172 بنكاً في أكتوبر/تشرين الأول 2003)، ليس لأن البلاد أصبحت أقل جاذبية كمركز مالي، بل بسبب موجة الاندماجات والاستحواذات التي بدأت تؤثر على أوروبا ككل. ولهذا السبب، ورغم انخفاض عدد البنوك، فإن إجمالي أصولها استمر في الارتفاع. ومن الواضح أن هذه الحركة الترشيدية تعززت بالتباطؤ الاقتصادي في عامي 2001/2002، والذي أثر على أداء الأنشطة المالية

وعلى مر السنين امتدت أنشطة الخدمات المالية من المجال التقليدي المتمثل في القروض الأوروبية والخدمات المصرفية الخاصة إلى أنشطة أخرى مثل إدارة الأموال وتوزيعها وإدارة الأصول. وقد انطلقت مؤسسات الاستثمار الجماعي في عام 1983 عندما وضعت لوكسمبورخ إطاراً تشريعياً حديثاً ومرناً، وارتفع إجمالي الأصول الصافية لمؤسسات الاستثمار الجماعي في لوكسمبورخ من 16 مليار يورو إلى أكثر من 900 مليار يورو في عام 2003. وفي غضون بضع سنوات فقط أصبحت لوكسمبورخ ثاني أكبر مركز عالمي لصناديق الاستثمار بعد الولايات المتحدة. وتبلغ حصتها في السوق الأوروبية أكثر من 22%، وتمثل أصول لوكسمبورخ أكثر من 15% من إجمالي الأصول العالمية باستثناء الولايات المتحدة. كما تطورت شركات التأمين وإعادة التأمين بقوة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين

لقد وفرت العولمة المالية للسوق المالية في لوكسمبورخ الإطار اللازم للتوسع، وهو ما كان راجعاً بوضوح إلى السياق القانوني الملائم والمرن، ولكن أيضاً إلى تكييف المنتجات المالية مع السوق المالية العالمية المتوسعة

وكان لتطور الخدمات المالية انعكاسات إيجابية على قطاعات مثل الفنادق والمطاعم والنقل الجوي والخدمات التجارية (الاستشارات والإعلان والخدمات القانونية والتنظيف والأمن) وخدمات تكنولوجيا المعلومات. كما استفاد قطاع الهندسة المدنية والبناء بشكل كبير من الوضع الاقتصادي العام الصحي

## خدمات النقل والاتصالات

ارتفعت حصة قطاع النقل والاتصالات ككل، بما في ذلك النقل البري، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل الجوي، وخدمات البريد والاتصالات، في القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد اللوكسمبورجي وتضاعفت فرص العمل في هذا القطاع لتتجاوز الآن 23 ألف فرصة عمل

لقد شهد نقل البضائع بالطرق البرية ازدهاراً كبيراً منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، ويشكل النقل الدولي (نقل البضائع بالطرق البرية خارج لوكسمبورخ) بواسطة المركبات المسجلة في لوكسمبورخ نسبة كبيرة من هذا النمو. كما يشهد النقل الجوي زيادة سريعة. وتتخذ شركتا طيران كبيرتان من مطار لوكسمبورخ مقراً لهما، وهما لوكس إير (نقل الركاب) وكارغولوكس (نقل البضائع). وتعد كارغولوكس الآن من بين أكبر شركات الشحن الجوي في العالم. وتنعكس هذه التطورات في حركة المرور في مطار لوكسمبورخ:

ففي الفترة من عام 1995 إلى عام 2001 ارتفعت عمليات الهبوط والإقلاع من 69700 إلى 86000. وارتفع عدد الركاب من 1072264 في عام 1990 إلى 1625232 في عام 2001. وارتفع نقل البضائع من 143667 طناً في عام 1990 إلى 510965 طناً في عام 2001.

وبالمقارنة بعدد السكان، فإن عدد السيارات المسجلة في لوكسمبورخ يصل إلى أحد أعلى المستويات في العالم:

وفي قطاع الاتصالات، ينبغي لنا أن نذكر أيضاً البث عبر الأقمار الصناعية. فقد تأسست "الشركة الأوروبية للأقمار الصناعية" (SES) في عام 1986، استناداً إلى امتياز منحته دوقية لوكسمبورخ الكبرى لبث البرامج السمعية والبصرية. وأُطلق القمر الصناعي الأول في عام 1988 واستمر نظام SES-AS-TRA في التطور ليصبح أكبر مشغل لخدمات الأقمار الصناعية في أوروبا، حيث يعمل به نحو 350 موظفاً في لوكسمبورخ

## جهود مستمرة لتنويع الاقتصاد والصناعة على وجه الخصوص

إن سياسة التنويع الاقتصادي التي انتهجتها السلطات العامة بإصرار منذ إطلاقها في عام 1977 (إنشاء "الشركة الوطنية للائتمان والاستثمار") تهدف إلى مكافحة التراجع النسبي في صناعة الحديد والصلب والصناعة بشكل عام، والحد من المخاطر الناجمة عن التخصص المفرط. وقد واصل "مجلس التنمية الاقتصادية" أنشطته الترويجية، ومنذ عام 1975، تم إنشاء أكثر من 170 وحدة إنتاج جديدة من بلدان مختلفة في لوكسمبورخ، توظف أكثر من 15000

ولقد ركزت الجهود الرامية إلى تجديد النسيج الاقتصادي أيضاً على تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة على الاستثمار في التحديث. ومنذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، كان هناك اعتراف متزايد بأهمية الابتكار والبحث والتطوير. وقد أرسى قانون 9 مارس/آذار 1987 الأسس القانونية لإنشاء مراكز البحوث العامة التي تعمل على تعزيز التعاون العلمي والتقني بين قطاع الأعمال والقطاع العام. كما نص قانون 1993 على تقديم مساهمات من الميزانية الحكومية للجهود التي تبذلها الشركات في مجال البحث والتطوير، في حين تم تفويض شركة الائتمان والاستثمار الوطنية بمنح القروض اللازمة للابتكار. وتتولى مبادرة "Luxinnova-tion"، وهي مبادرة مشتركة بين حكومة لوكسمبورخ وجمعيات أرباب

العمل، مسؤولية مساعدة الشركات الراغبة في المشاركة في مشاريع الابتكار. وقد تم تأسيس الصندوق الوطني للبحث في عام 1999،

## ■ اقتصاد مفتوح

وباعتبارها دولة صغيرة للغاية، فإن لوكسمبورخ ملزمة بالانفتاح على العالم الخارجي من حيث استخدام رأس المال الأجنبي والعمال من البلدان الأخرى، ولكن أيضًا من حيث الواردات والصادرات من السلع والخدمات. وقد مثلت صادرات السلع والخدمات أكثر من 150٪ من الناتج المحلي الإجمالي في لوكسمبورخ في عام 2001. وكان هذا المعدل 36٪ فقط بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وحوالي 95٪ بالنسبة لإيرلندا، التي تتميز أيضًا بانفتاحها

بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ما يقرب من 60.000 دولار أمريكي للفرد من السكان (20.000 دولار أمريكي باستثناء البنوك) في عام 2000. يجب مقارنة هذا الرقم بمتوسط الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر الذي بلغ 6.300 دولار أمريكي للاستثمار الأجنبي المباشر للفرد من السكان

يعكس هيكل ميزان الحساب الجاري هيكل اقتصاد لوكسمبورخ. فمنذ عام 1975، كان ميزان الخدمات فقط إيجابياً، في حين أظهر ميزان التجارة وميزان التحويلات عجزاً هيكلياً. ومثلت الخدمات المالية أكثر من 35% من صادرات السلع والخدمات في المتوسط في الفترة من 1995 إلى 2001.

لقد ظل رصيد الحساب الجاري الإجمالي في وضع جيد باستمرار، مع نمو الفائض حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين واستقراره منذ ذلك الحين.

أن التجربة الكسمبورغية هي اثبات لتأثير القوانين اقتصادية المرنة في تحفيز الاقتصاد وخلق تأثيرات تنموية عن طريق جعل الدول مركز لجذب الاستثمارات الدولية استغلالا لسهولة الاجراءات والقوانين وهو ما اثبتته لكسمبورغ ، واذا ما رافق ذلك موقع جغرافي متميز فإن المكاسب والفوائد تتعاظم وهو ما يمكن ان يتحقق في اليمن إذا ما قررت ان تقوم بوضع قوانين استثمار محفزة وميسرة خصوصا مع موقعها الجغرافي المتميز

# الاقتصاد والناس:

# انهيار الريال كمرآة لانحدار مستوى المعيشة

يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

**تتفاقم الأزمة الاقتصادية في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا إلى مستويات خطيرة وغير مسبوقة مع تخطي الدولار الأمريكي عتبة 2000 ريال يمني خلال شهر أكتوبر الجاري. وهذه هي أدنى قيمة تاريخية للعملة التي بدأ تداولها بعد إعلان الريال عملة رسمية**

ففي بداية عام 2024، كان سعر صرف الدولار حوالي 1584 للشراء و1594 للبيع، واستمر هذا التراجع في القيمة حتى تعدى 2040 ريال مقابل الدولار حيث كان سعر الصرف حوالي 215 ريالا قبل نشوب الحرب الجارية

ولمعرفة الضرر الجم لانهيار سعر صرف الريال على السكان ومستوى الحياة نفترض ان راتب الموظف قبل الحرب يساوي 100 الف ريال وكما هو معروف ثبات الاجور حتى الان وعند احتساب سعر صرف الراتب قبل الحرب عندما كان سعر الصرف 215 ريال / دولار فان الراتب بالدولار قبل الحرب يساوي 465 دولار اما عند كتابة هذا المقال حيث سعر الصرف 2040 ريال / دولار فان الراتب يساوي فقط 49 دولار اي ان سعر صرف راتب اليوم يساوي حوالي 11٪ من سعر صرف الراتب قبل الحرب اي ان القيمة الشرائية لموظف راتبة 100 الف ريال تساوي 11٪ من قيمة راتبه قبل الحرب وبالتالي يمكن القول ان راتب الموظف تراجع 98٪ عما كان عليه قبل الحرب بسبب ثبات الاجور في ظل ارتفاع نسبة التضخم وانهيار الريال وبالتالي فان ما يستطيع الموظف حيازته من سلع وخدمات يساوي 11٪ عما كان عليه قبل الحرب فقط وهنا ندرك اثار انهيار سعر الصرف على مستوى معيشة السكان حيث يؤدي الى انتشار

الفقر والمجاعة والعوز وسوء التغذية والحرمان والتشرد والتسول وانتشار الامراض وتخلف التعليم وانتشار الأمية والتطرف والجريمة وانهيار الاسرة والقيم وانتشار الفساد بكل أنواعه وفي المحصلة انهيار السلوك والقيم والأخطر من ذلك انهيار الدولة وسيادة الفوضى بكل انواعها وبالتالي ظهور الحروب والفوضى

ان هذا الانهيار الفظيع لسعر صرف العملة المحلية امام العملات الاجنبية له تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وانسانية مروعة فسعر صرف الريال ليست مجرد ارقام تذهب صعودا وهبوطا ولكن لها مدلول سياسي واقتصادي وانساني يؤثر بشكل خطير في حياة المجتمع ومستوى معيشته

ان انهيار الريال في شهر اكتوبر الحالي أثر بشكل كبير على الحياة المعيشية للمواطنين حيث تسبب في ارتفاع مروع لأسعار السلع والخدمات الاساسية وانعكس بشكل مباشر في تآكل القدرة الشرائية للدخول المتواضعة جدا للسكان في ظل ثبات الاجور وركود النشاط الاقتصادي كما يقود انهيار العملة الى ارتفاع تكلفة الديون العامة للدولة وتسببت في فقدان الثقة في اقتصاد البلاد وهروب الرأسمال وتراجع الاستثمار والانتاج وتراجع فرص العمل وزيادة البطالة بشكل خطير جدا وبالتالي زيادة الفقر والمجاعة وسوء التغذية على نطاق واسع وزيادة حدة الازمة الإنسانية التي تعد الأسوأ على مستوى العالم وسوف يسبب انهيار العملة قريبا الى عدم قدرة السلطات على تقديم الخدمات الاساسية مثل الماء والكهرباء والصحة والتعليم كل هذه التأثيرات مجتمعة تؤدي إلى ضغوط كبيرة على الأسر والمجتمعات وتزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية وقد تؤدي الى انهيار شامل للدولة والمجتمع وذلك في الاشهر القادمة في حال عجز السلطات عن ايجاد حلول توقف انهيار الريال

## ان من اهم اسباب انهيار سعر صرف الريال حاليا:

- ارتفاع فاتورة الاستيراد مع تعميق اختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات بسبب انهيار الانتاج المحلي
- ضعف السيطرة على مصادر البلد من الموارد والمتحصلات من العملات الأجنبية والمحلية
- هروب وتهريب العملات الاجنبية او عدم توريدها الى القنوات الرسمية في البلد

- الحرب الاقتصادية والمالية بين عدن وصنعاء وانقسام السوق المالية وسوق الصرف الى سوقين يتعاملان بالعملات الأجنبية
- ضعف السلطات المالية والنقدية في عدن وعدم قدرتهما على تطبيق سياسات ناظمة لسعر الصرف
- المضاربة بالعملة حيث تحول سوق الصرف الى نشاط رئيسي لجني الارباح
- استمرار وقف تصدير النفط وبالتالي توقف موارد مالية حاكمة لبقاء سعر الصرف صامدا امام العملات الأجنبية
- التدخلات الدولية والإقليمية ووقف اي قرارات من البنك المركزي تهدف لوقف انهيار سعر صرف الريال اليمني

## المعالجات المتاحة حاليا:

- وقف الحرب واتخاذ قرارات سياسية تحدث تغيير ايجابي في البنية السياسية والهيكلية للدولة
- استئناف تصدير النفط.
- تفعيل مؤسسات الدولة الايرادية والسيطرة على الموارد السيادية
- اجراء تفاهمات بين بنك عدن وصنعاء تخفف من الاثار السلبية على سوق الصرف
- وقف تهريب وهروب العملة بسياسات جاذبة
- تطبيق سياسات مالية ونقدية تحد من انهيار الوضع المالي وضبط سوق الصرف
- الحصول على دعم مالي خارجي عاجل وبما لا يقل عن 2 مليار دولار لردم فجوة الصرف الاجنبي في اقتصاد البلاد

وعليه فان انهيار الريال من أخطر اثار الحرب على الدولة والمجتمع وان استمرار انهيار الريال سوق يتسبب بكوارث لا تحمد عقباها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وانسانيا وان استمرار صمت السلطات عن هذا التدهور هو رعاية رسمية لانهيار شامل للمجتمع ومستوى المعيشة

AL ROBAN
الربان

أرز بسمتي أبيض

# كلاسيك طويل الحبة